وزارة التـعليـم الـعالي والبحث العلمي
جامـعــة المسيلـة

كلية/معهد: الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: ط1: 054096231

إدارة التنمية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر

مقدمة لنيل شهادة: الماستر في تخصص: إدارة محلية

اعداد الطالب(ة):

- رقيق هجيرة.

اما م لجنة المناقشة

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
1	د. عرجون شوقي	جامعة مسيلة	رئيسا
2	د. دومي النوري	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
3	د. بلعسل محمد	جامعة مسيلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022 م

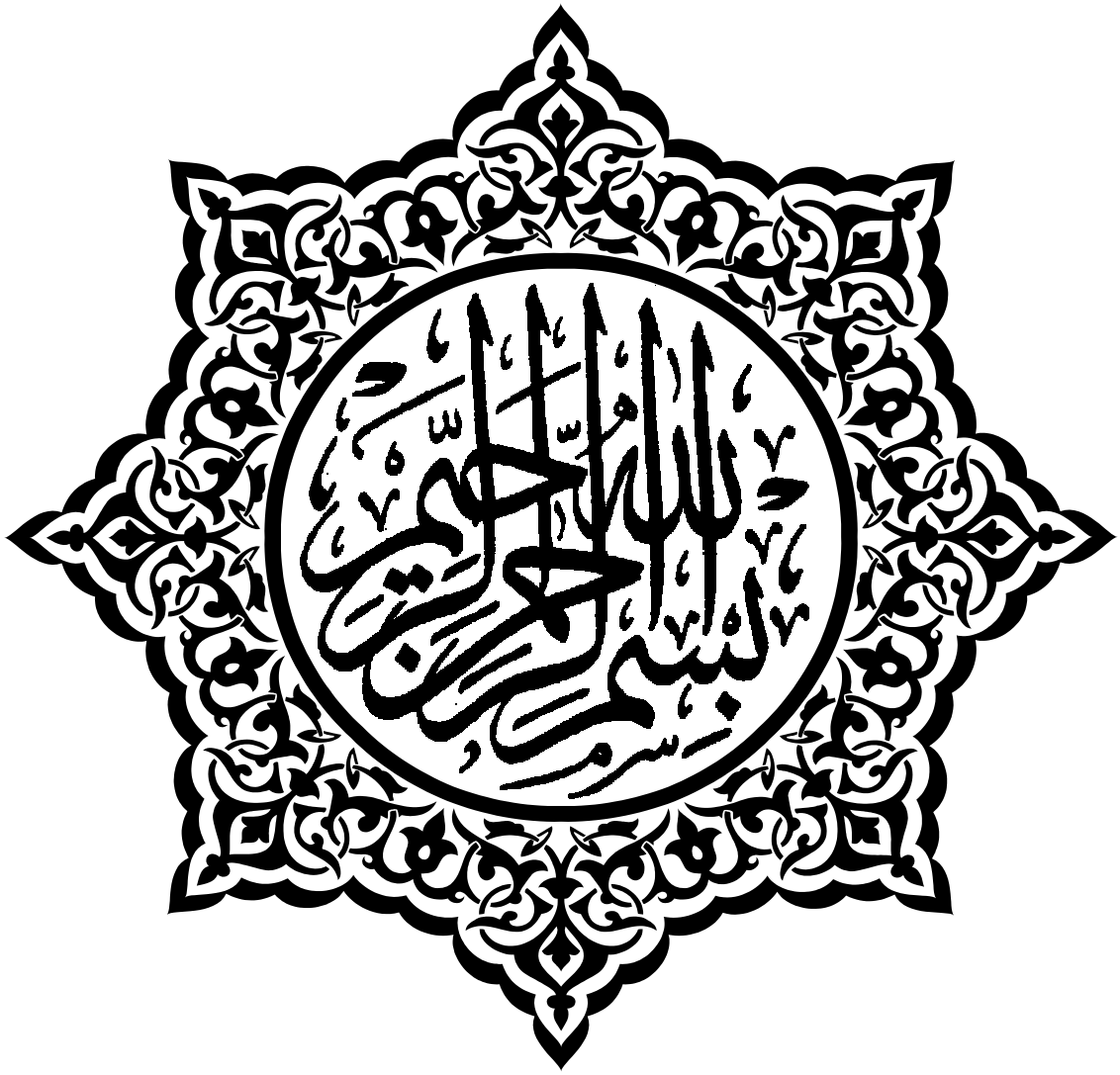
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا ، والقائل في محكم تنزيل

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ . . . . ﴾ الآية رقم: (07) سورة إبراهيم

لقد زفت دموع الأقلام إلى أوراق تخط عليها أجمل العبارات، ولإن كتبنا شعرا طول العمر ينتهي العمر ولا تنتهي الأبيات، فهل بإمكان الأقلام أن تعبر عن الشكر و العرفان ، وهل تكفي الأوراق لكل الكلمات ، فما علينا سوى اختصارها في هذه العبارات :

فكل الشكر

إلى أستاذي المشرف **(د . دومي النوري)** منبع المعرفة و السراج

الذي أنار دربي فكل الشكر والاحترام له

وإلى كل الأساتذة الذين سقوني من بحر المعرفة حتى وصلت إلى أعلى الدرجات

كما أتقدم بالشكر إلى اللجنة المناقشة وإلى كل أساتذة قسم العلوم السياسية

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة

مقدمة

مقدمة:

تجلب قضايا التنمية بمختلف مستوياتها المحلية والوطنية، اهتمام الباحثين والأكاديميين في جل الحقول المعرفية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، باعتباره عن نشر المفاهيم تقينا وجدلا، وقد شهد تطور هذا المفهوم ظهور عدة مقاربات ورؤى الإدارة التنمية من أجل تحقق غاياتها وأهدافها، والتي عرفت في الأخرى تطورا مستمرا، فقد انتقلت التنمية من مقيم زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى مرحلة أخرى وفي التنمية البشرية ثم الانسانية كإحدى المقاربات الحديثة للتنمية.

وتعتبر مقاربة الحوكمة من أحدث المقارنات ذات الطابع الشمولي، إذ تطبق على كل المستويات وطنيا ومحليا، كما تهتم بالجوانب التنظيمية والإدارية بالإضافة إلى الممارسة والأداء، كما تمثل الحوكمة المحلية امتدادا لنهج الحركة على المستوى المحلي، وقد حضي هذا النموذج بالاهتمام الأكاديمي والعملي خاصة بعد المساع اللامركزية وتصاعد نور الجماعات المحلية، وتقلص أنوار الدولة المركزية في الجوانب التنموية، إضافة إلى تصاعد تأثير الفواعل المجتمعية الأخرى أبرزها تنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص خاصة بعدما أضحت قضايا التنمية على المستويات ما دون الوطنية مقترنة بمبادئ الجوار والتشاركية وفاعلية التدخل العمومي المحلي والقدرة على الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي.

وتتجسد التنمية المحلية من خلال جملة من الأدوات والآليات، تتلخص ضمن إطار التخطيط التنموي المحلي، الذي يهدف كذلك إلى تحقيق الانسجام والتناسق المطلوبين بين المخططات ذات الطابع المركزي والمحلي، ولضمان فاعلية أدوات التخطيط التنموي المطي يجب أن تتأسس تلك الأدوات على عناصر الحوكمة المحلية ومرتكزتها.

وفي الجزائر تعتمد التنمية المحلية على مجموعة من المخططات، تعكس توجهات وأهداف الدولة والجماعات المطية فيما يتعلق بقضايا التنمية على المستوى المطي، ومن أهم تلك الأدوات التخطيطية هناك المخطط البلدي للتنمية ومخطط التنمية الولائي.

أسباب اختيار الموضوع:

- الميل الشخصي لدراسة الموضوع.
- المكانة التي يحظى بها كونه من أهم المواضيع.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة إلى تناول موضوع إدارة التنمية في الجزائر ثم تحديد التخطيط المحلي في الجزائر وسوء التخطيط والفساد الإداري، ومدى استجابة إدارة التنمية لتحقيق التنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إضفاء الميزة التشاركية وفاعلية على التدخل العمومي المحلي، كما تقترن هذه الدراسة مع مفهوم التنمية المحلية كونهما يهدفان إلى تحسين الإطار المعيشي لأفراد المجتمع المحلي.

صعوبات الدراسة:

- قلة الدراسات المتعلقة بالموضوع.
- ضيق الوقت وعدم كفايته للتوسع أكثر في الموضوع.

المنهج المتبع:

ولمعالجة هذا الموضوع تعتمد المنهج الوصفي التحليلي، في محاولة لتوضيح واقع إدارة التنمية في الجزائر ومختلف الأدوات والوسائل المنيعة كما تحددها النصوص التشريعية والتعليمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، ودرجة استجاتها المتطلبات الحوكمة والتنمية المحليتين.

ومن خلال هذه الورقة البحثية نحاول تقييم هذه الدراسة، وذلك بالإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية:

ماهي إدارة التنمية في الجزائر؟ وإلى أي مدى تستجيب كآلية لتحقيق التنمية المحلية؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة في دراستنا اعتمدنا الخطة التالية قسمنا هذا البحث إلى مقدمة وفصلين، الفصل الأول المعنون الإطار المفاهيمي لإدارة التنمية، حيث يتكون من ثلاثة مباحث، أما الفصل الثاني بعنوان: إدارة التنمية ورهان تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، ويتضمن كذلك ثلاثة مباحث، فخاتمة وقائمة المصادر والمراجع.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لإدارة التنمية

المبحث الأول: مفهوم الإدارة (الإدارة، الإدارة العامة، والإدارة المحلية)

المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

المبحث الثالث: مفهوم إدارة التنمية وأهم وظائفها وأهدافها

المبحث الأول: مفهوم الإدارة (الإدارة، الإدارة العامة، والإدارة المحلية)

تعتبر الجزائر من الدول حديثة النشأة في احداث عملية التنمية والتطور وهوما ولد عنه من توسيع نشاطات التولة وزيادة الخدمات لدرجة أصبح أمر توزيع المهام والوظائف أولوية قصوى لتقديم الخدمات المحلية للمواطنين، كما أن الدولة الحديثة تختار أسلوبها في التعليم الإداري بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية والسياسية منها، ولقد حضي موضوع الإدارة المحلية اهتماما متزايدا ممن طرف تخلف الدول وذلك لما لها من أهمية كبيرة للنهوض بالمجتمع المحلي خاصة والدولة بصفة عامة، حيث منحت الدولة في اطار اللامركزية دورا كبيرا في عملية التنمية المحلية بكل أبعادها، حيث أصبح المسؤول المباشر على قيام بالمشاريع على مستواها واقليمها.

المطلب الأول: مفهوم الإدارة والإدارة العامة

الفرع الأول: تعريف الإدارة

يعود أصل كلمة الإدارة في اللغة العربية إلى الفعل "دار" الذي له عدة معاني من بينها " قاد، أشرف، خدم "، وهو ما يتوافق مع كلمة الإدارة في اللغة الأجنبية Administration المشتقة من الأمل اللاتيني Admministrio الذي يعود إلى الفعل Admministrare ويعني "خدم ".

ومنه يلتقي المعنيين في اللغة العربية والأجنبية مع بعضهما البعض ويترافقان وعلى هذا النحو تعني كلمة إدارة خدمة الغير أو العون للأخرين.[1]

ومن بين أهم التعاريف التي وجهت للإدارة نجد:

- عرفها P.Dracks بأنها " وظيفة معرفية وعمل يتم انجازه من قبل المديرين التنفيذ الأعمال والمهام".[2]

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الغدارة والمجتمع "دراسات في علم اجتماع الغدارة، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص 04.

[2] أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتبة الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م، ص 94.

– وهنالك من يعرفها بأنها " عملية تنسيقية المنشطات المؤسساتية وانجازها بفاعلية وكفاية مع ومن خلال الاخرين ".[1]

– وتعني الإدارة انطلاقا من نظريتي القيادة والنطم أنها " منظومة من الأنشطة المهنية المتكاملة الأهداف والخطط، والتي تهدف إلى التفاعل المستمر مع البيئة الخارجية ومتغيراتها، والتكيف معها بما يحقق أهداف المنظمة في الأجلين القصير والطويل.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة: تتميز الإدارة بمجموعة من الخصائص هي:[2]

• هي نشاط ذهني موجه لكافة الأنشطة التي تحتاجها المؤسسة حتى تصل إلى أهدافها بالاعتماد على الأسس والميادين بدلا من العشوائية والارتجال والتجربة.

• في نشاط التخت تحتاج إلى أفراد ذوي معارف ومهارات تمكنهم من إدارتنا على الوجه المطلوب.

• لها أهداف قصيرة وطويلة الأجل تسعى دائما إلى تحقيقها.

• مسؤولة اجتماعيا من تحقيق المنفعة الكلية المجتمع وذلك عن طريق تحقيق نوع من التوازن بين الأطراف المختلفة.

• في عملية ديناميكية توتر وتتأثر بالبيئة المحلية وتعمل على التكيف مع المستجدات الحديثة.

• هي عملية مستمرة لأنها تسعى لإشباع حاجات الإنسان المتجددة والحفاظ على بقاء المؤسسة.

الفرع الثالث: أنواع الإدارة:

تعتبر الإدارة مفهوما واسعا يوجد في القطاعين الخاص والعام، ففي القطاع الخاتم توجد إدارة المؤسسات والشركات التجارية والصناعية وغيرها، حيث يسيرها عمادة " مجلس إدارة ولكن هذه الإدارات التي يطلق عليها بالإدارات الخاصة، وفي الإدارات التي لا تهم القانون

[1] حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة، دار النهضة العربية، بيروت، 2005م ص 25.

[2] سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م، ص 05.

الإداري ولا تخضع له إلا في حالات استثنائية، بينما في القطاع العام توجد الإدارات العمومية التي تهم القانون الإداري، وتعني الوسيلة التي تستطيع بواسطتها الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة وتحقيق متطلبات المجتمع.

المبادئ الأساسية في الإدارة:

تتمثل المبادئ الأساسية في الإدارة حسب الفرنسي هنري فايول (1331- 1925) فيما يلي:

- مبدأ وحدة الأمر.
- مبدأ خشوع الصالح الشخصي للصالح العامة.
- مبدأ ملازمة السلطة للمسؤولية.
- مبدأ تقسيم العمل القائم على التخصص.
- وضع الرجل المناسب في مكانه المخصص كوسيلة لرفع الأداء.
- مبدأ مكافأة للموظفين.

أهمية وأهداف الإدارة:

للإدارة أهمية كبيرة في جميع ميادين الحياة، ويرى cr Dacle أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي ناتجان عن الإدارة، وأنه لا توجد دول متخلفة وإنما دول غير مدارة، فهي تعد إذن أحد أبرز المؤشرات الواحة التي يمكن من خلالها التمييز بين المجتمعات المتقدمة والنامية، فلقد أثبتت التجارب أن الإدارة الناجحة قد تعوض بكفاءتها وفعاليتها عن قلة الموارد وامكانيات كما تعمل على معالجة الخطط الضعيفة وتحسينها وتعزيز تحقيقها في حين أن الخطط الجيدة يمكن أن تفشل في طلى الإدارة السيئة.

وتعد الإدارة أهم الوسائل التي يمكن أن يستثمرها الأفراد والدول من أجل تحقيق أسباب الرخاء والأمن والتقدم، أما في مجال المشروعات والمؤسسات المختلفة فان أهمية الإدارة مستمدة من الأهداف المرجوة منها والمتمثلة في:

- قيادة وتوجيه المؤسسة التحقيق أهدافها من جهة وأهداف المجتمع كل من جهة أخرى.
- تبسيط إجراءات العمل وتجنب الإسراف والإضراب، والاستخدام الفعال للموارد.

• التأثير الفعال على عناصر الانتهاج، فتصدرها قيادة هذه العناصر يتيح لها تنظيمها وبالتنسيق فيما بينها بما يتناسب وظروف العمل.

• مواجهة التغيرات والظروف البيئية المختلفة من طريق سياسية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية وتكنولوجية، لتحقيق الاستقرار والتكيف.

• تطوير عناصر الإنتاج وتعظيم الكفاءات والمهارات البشرية، وإطلاق الطاقات وتحديدها من خلال التأهيل والتدريب والإعداد.

• تحقيق العدالة والحوافر للأفراد، وتطوير شخصياتهم الوظيفية وجعلها أكثر فعالية وانسجام مع طبيعة العمل.

• تجميع المعلومات وتحليها وبالتالي التنبؤ بالأحداث، فهي تعتبر عمين المؤسسة الخارجية والداخلية التي تمدها بالإبداع والتصور الاستراتيجي البناء الذي يساعدها على الاستمرار والنمو.

• العمل على تحسين مكانة المؤسسة ومواجهة المنافسة على المستويين المحلي والخارجي.

اللامركزية الإدارية:

تعريف اللامركزية الإدارية: يعتبر النظام الإداري لا مركزيا عندما يتجه للتمييز بين المصالح المركزية والمصالح الإدارية الأجهزة منتخبة ومستقلة، وتعرف اللامركزية الإدارية بأنها " نطام من النظم الإدارية للدولة الواحدة يقوم على أساس توزيع السلطات التركية والهيئات المحلية المنتخبة التي تباشر اختصاصها على المستوى الإقليمي تحت رقابة السلطة المركزية[1] والتركيز الديمقراطية التشاركية والحريات الفردية تعتمد الدول أنظمة وسياسات عامة في مجال اللامركزية وعدم تركيز السلطة.[2]

[1] عبد الغفار الحنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال، الوظائف والممارسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م، ص 15.

[2] لباص ناصر، القانون الإداري والتنظيم الإداري، مطبعة قالمة، الجزائر، 2001، ص 61.

وعليه تقوم اللامركزية على عدة أسس هي: (وجود مصالح محلية متميزة، التمتع بالشخصية المعنوية، الاستقلال المالي، وجود رقابة على الهيئات المحلية من قبل السلطة المركزية).

أنواع اللامركزية:

اللامركزية الجغرافية: وتتمثل في عملية توزيع السلطة بين أقاليم ومحافظات ومناطق القطر الواحات التي تتمتع بشخصية معنوية تناط بمجلس محلي ينتخب جميع أو بعض أعضاءه من قبل مواطني الإقليم ويكون له صلاحية وتسع ميزانية مستقلة واتخاذ القرارات الإدارية المتعلقة بإدارة المشروعات والمرافق العامة في حدود ذلك الإقليم أو المحافظة، ويتعلق البعض على هذا النوع من اللامركزية الإدارية بالإدارة المحلية أو إدارة الأقاليم والمحافظات.

اللامركزية الوظيفية: وتتمثل في عملية توزيع السلطات والصلاحيات فقط على المستويات الهرمية وبين الأقسام المتخصصة داخل المنظمة أو الوزارة الواحدة، وتعتمد الحاجة إلى هذا النمط الإداري كلما اتسعت مهام المستويات العليا وزادت أعمالها وحماق وقتها من تسيير الأمور بكفاءة وفعالية.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الإدارة العامة

الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة

تعرف الإدارة العمومية (العامة)، أما كل هيئة عامية، مركزية أو علبة أوكلت إليها السلطة السياسية وظيفة تلبية الحاجات العامة على اختلاق سوريا وزودتها بالوسائل اللازمة لذلك، وكذا أسلوب عملها وعلاقاتها فيما بينها وعلاقاتها بالأفراد.[2]

• تعبر الإدارة العامة عن مجموع الآليات السياسات والقواعد والإجراءات والأنظمة والهياكل التنظيمية والأفراد،...الخ التي تمولها الدولة والتي تتولى تنظيم شؤون الحكومة وإدارتها،

[1] قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، منشأة المعارف، 1981م، الإسكندرية، ص 422.

[2] فادي عياش، مدخل إلى الإدارة العامة، المعهد الوطني للإدارة، د ط، الجزائر، 2012م، ص 05.

وعلاقاتها مع أصحاب المصلحة الآخرين في الدولة والمجتمع والبيئة الخارجية على المستويين الوقتي وتون الوطني، وإدارة وتنفيذ مجموعة الأعمال الحكومية التي تتناول تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات الصادرة عن الحكومية وعمليات الإدارة المرتبطة بتقديم الخدمات العامة على المستويين الوحي ودون الوطني. [1]

إن اقتصار جل تعاريف الإدارة العامة على اعتبارها مجرد وسيلة لتنفيذ السياسة العامة، هي في الحقيقة نظرة حقيقة لمهام ومسؤوليات الإدارة العامية، حيث كان ساغ دور السيولة وتدخلها في جميع الميادين، تأثير بارز على تغير دور الإدارة العامة وبالتالي تحريفيا، إذ أن التربية الأب للوضع الأنسب واعتبار الإدارة العمومية أنا جهاز حكومي يعني بوضع وتصميم السياسات العامة وتنفيذها إذ لا تستطيع التغاضي عن إسهامات أفراد الجهاز الإداري بالماء المري في السياسات العامة من خلال خيرت وممارساتهم، مما يؤدي إلى تعديلها أو تغييرها باعتبار الإدارة العمومية في المنفذ الوحيد لإخراج هذه السياسات إلى أرض الواقع.

الفرع الثاني: خصائص الإدارة العمومية: الإدارة العمومية خنت تميزها عن بنتي المرافق العمومية كالتالي:[2]

* تعتبر الإدارة العامة (العمومية) ظاهرة تسود كافة المجتمعات المدنية على اختلاف ايديولوجياتها كونها تؤدي وظائف محددة لا يمكن إلا الوفاء بها.

* قدرة الإدارة العامة على ممارسة السلطة وفرض سياساتها بالقوة القانونية.

* تحضى نشاطات الإدارة العامة بالأولوية بالنسبة لغيرها من المصالح الخاصة.

* تمثل الإدارة العامة أكبر منظمة متعددة الأهداف والخدمات حيث تهتم بتقديم تشكيلة واسعة من الخدمات.

* تتحمل الإدارة العامة مسؤولية نشاطاتها وأدائها أمام القيادة السياسية العليا في الدولة.

---

[1] عدمان مجريزق، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار جسور الجزائر، 2015م، ص 35.

[2] أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2013م، ص ص 24-34.

* خضوع الإدارة العامة للتأشيرات السياسية العامة بما في ذلك من محددات وفرص.

* ارتفاع مستوى التوقعات الاجتماعية الملقاة على عاتق الإدارة العامة من حيث رفع مستوى الأداء، ومن خلال هذه الخصائص نستنتج أن الإدارة العمومية تشتق أهدافها وسياستها من السياسية العامة للدولة.

الفرع الثالث: مبادئ الإدارة العمومية: تمثل مبادئ الإدارة العمومية في الآتي:[1]

* الشرعية القانونية: أي استنادها الكاحل إلى القوانين والتنظيمات في كافة الأعمال والأنشطة الممارسة.[2]

* المؤسسية: لضمان درجة مقبولة من الاستمرارية والتأثيرات والموضوعية، تبان الإدارة العمومية حكمها العمل التنظيمي المنضبط بالإجراءات والقواعد التي تكون محايدة تجنب التأشيرات والأحكام والميولات الشخصية.

* المسؤولية العامة، وذلك من خلال التزامها الموضوعي بالأهداف والمتطلبات والواجبات المحددة فيها وذلك بموجب القوانين التي تحكم العمل العام وتعزز هذه المسؤولية من خلال إجراءات ووسائل قانونية محددة بالإضافة إلى الرقابة الذاتية للأفراد.

* المساءلة: وذلك من خلال الوقوف على إمكانية التحقيق، لبيان مسؤولية الأفراد والمؤسسات وتحديد الأخطاء تمهيدا لاتخاذ الإجراء المناسب.

* الخدمة العامة، وذلك من خلال النظر إلى العمل الحكومي كخدعة وواجب مجتمعي، وليس كمنصب الممارسة القوة والنفوذ وتحقيق المآرب الذاتية.

* المهنية: وذلك باعتبارها حفل مهني متميز، يتطلب المهارات والتأهيل العلمي والفني والسلوكي وغيرها.

* نظام جدارة: وذلك من خلال وضع الشخص المناسب في الموقع الملائم، وفقا لمؤهلاته وخبراته ضمن إطار المعايير القانونية والموضوعية المتبعة.

---

[1] طارق الساطي، الإصلاح الإداري في الجمهورية العربية السورية، د ط، دار الفكر، دمشق، 1974م، ص 07.

[2] أمين عبد الهادي حمدي، الغدارة في الدول العربية، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م، ص 323.

* النظرة النظامية المفتوحة: وذلك من خلال الاستحمام بعلاقاتها البيئية المحلية والخارجية، كون أن لنشاطاتها مشكلاتها وعلاقاتها على كافة المستويات.

* النظرة الاستشرافية، وتعني النظرة المستقبلية الفاحصة التي تمكن من بناء خطط واستراتيجيات ملائمة المستجدات وذلك بناء على نظام معلومات معاصر وشامل.[1]

المطلب الثالث: ماهية الادارة المحلية

لقد حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول خاصة النامية منها كوسيلة لتحقيق تنمية على مستواها القومي أو الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية.

المطلب الأول: تعريف الادارة المحلية

في البداية ستعطي لمحة مختصرة عن ظهور نظام الإدارة المحلية ثم تقدم مختلف التعاريف بالإدارة المحلية، حيث يعود نور نظام اللامركزية الإقليمية أو ما يطلق عليه بالإدارة المحلية إلى الدولة الرومانية حيث عرف ما يمكن تسميته بالمجالس البلدية والتي كان الهدف من شكلها التحقيق من الأعباء الكثيرة الملقاة على عاتق السلطات المركزية ونفس الوقت وبإعطاء المواطنين الفرص للانتخاب على المستوى المحلي، وتأثرت فرنسا فيما بعد بالتعليم المحلي الذي كان سائدة في المدن الرومانية القديمة، واعتمدت عند اسناد مجالسها المحلية بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789، وفي العصور الحديثة تعبر المملكة المتحدة في هذا النظام مهد اللامركزية المحلية اللامركزية الإقليمية، حيث أن نظام الإدارة المحلية هناك اعتبر أسبق في الظهور الحكامة المركزية ومن البرلمان، فالإدارة المحلية في بريطانيا قديمة قدم نشأة المدن البريطانية التي لم تكن في مراحلها تخضع للسلطة المركزية، وقد شهد نظام الادارة المحلية في موقع الصدارة لكل البرامج الإصلاح التي تقدم بها الأحزاب السياسية والحكومات حتى تم بالفعل، من خلال العديد من القوانين والانظمة التي

[1] مصطفى بن فريجة، الإصلاح الإداري ووضعيته بين النظري والتطبيقي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص الإدارة المالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002-2003م، ص 08.

صدرت في هذا المجال لتحويل هيئات الحكم المحلي في الأقاليم مزيد من الصلاحيات التي كانت من قبلها تملكها الحومة المركزية...[1]

تتعدد التعريفات التي تتناول الادارة المحلية لينا لوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ولعلى السبب في ذلك ترجع إلى كل منكر كان ينظر إلى الدارة المحلية من زاوية معينة وعلى الفلسفة الفكرية والسياسية والقانونية للدولة التي ينتمي إليها من زاوية أخرى، فنجد هناك عدة تعريفات منها:

فقد عرفها الكاتب البريطاني كرام مودي على أنها مجلس منتخب تتركز فيه الوحدة المحلية ويكون عرشه للمسؤولية السياسية أمام الناخبين مكان الوحدة المحلية وتعتبر مكملا الأجهزة الدولة وتعرف أيضا على أنها شخصية الاعتبارية قانونية ذات دقة مالية مستقلة، وتملك أجهزة إدارية ومالية وصلاحيات لها معنى من الاستقلال تحدده الحكومة المركزية[2] كما ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الاداري الذي يشرف عليه السلطات المحلية، والتي تقوم بدرسها ووضع الخطوط العريضة لها.[3]

وقد عرفها أيضا على أنها شكل من أشكال التنظيم المحلي، الذي يتم بموجبه توزيع المهام الادارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية وكاتبها.[4]

كما ثمة تعريف آخر للإدارة المحلية على أنها توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية ملكية تمثل السكان المحليين تمثيلا صادقا ويكون لها سلطة، والتصرف في الهياكل التي تخص المصالح هؤلاء السكان تحت رقابة السلطة المركزية ومن خلال هذا التعريف أنه من المهم أن تكون هذه الهيئات المحلية حريصة على تلبية

[1] محمد علي لخلايا ، الادارة المحلية وتصنيفاتها من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، عمات – دار الثقافة، 2006، ص ص 40-41.

[2] محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، ورقة بحثية في الملتقى الغربي الأول بعنوان نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 20/18 أوت، 2003، ص 08.

[3] ممدوح خالد، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة المنظمة العربية للتنمية، 2009م، ص 270.

[4] ناجي محمود عبد النور، دور الغدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، جامعة مرباح، جوان 2009م، ص 153.

احتياجات المواطنين بتلك المنطقة لأنها الغاية الأساسية لها من اعتماد نظم الإدارة المحلي، بالإضافة إلى الاستقلالية التي تضمن السرعة في التلبية احتياجات المواطنين على مستوى تلك الوحدات المرحلية مع ضمان وحدة التولة من خلال عنصر الرقابة الوصائية.[1]

وكتعريف اجرائي يمكن القول أن الإدارة المحلية على أنها جزء من النظام العام للدولة منحته الدولة للحكومة المركزية شخصية معنوية وجدت من أجل تلبية احتياجات مجتمعها المحلي متمثلة في هيئة مناخية تعمل في الرقابة والشارف السلطة المركزية.

الفرع الأول: المصطلحات والمفاهيم المشابهة لها

أولا: اللامركزية الادارية

هي ذلك النظام الإداري الذي يقوم على توزيع السلطات والوظائف الإدارية بين الادارة المركزية والوحدات الادارية الإقليمية الأخرى والمستقلة قانونا عن الإدارة المركزية بمجرد اكتسابها الشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة بقدر معين من الرقابة شبه الإدارة[2]، وشمل هذا التعريف جانبين أساسيين ويتمثل في تمكين الأجهزة المحلية المنتحبة كم من تسيير شؤونها بنفسها، ما يرسخ مبدأ الديموقراطية الإدارية، أما الجانب القانوني فيتمثل في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية المحلية من جهة، وبين الأجهزة المركزية للهيئات المستقلة ذات الطابع المرفقي من جهة أخرى.[3]

ثانيا: الجماعات المحلية

هي تلك السلطات المحلية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي فهي شخص من أشخاص القانون العام المعنويين، تنشأ بقانون تجسيد لاعتماد أسلوب اللامركزية الاقليمية في النظام الاداري من طرف الدولة[4]، وتختص بتسيير الشؤون المحلية عن طريق أجهزة مخية، ويعرف أساسا بواسطة ثلاث محددات أساسية وهي:

---

[1] عبادة نريمان، دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة لولاية برج بوعريريج)، مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2013-2014، ص 14.

[2] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر، ص 47.

[3] بسمة عولمي، نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد، 04، ص 260.

[4] محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، ص 48.

تتمتع بالشخصية المعنوية (الاعتبارية) التي تتيح لها الأمة المالية، أو الأهلية للتقاضي، تعكس هذه الجماعات اعتماد تطبيق الدولة للنظام اللامركزية، وفهي تمثل الجانب المركزي السياسية الدولة.

وتتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية وهو ما يعتبر ينوره نتيجة للمتها بالشخصية المعنوية، الذي تجول لها بامتلاكها كموظفين يديرون شؤونها وفي مقدمتهم رئيس البلدية والأمين العام، ولها بميزانية خاصة بها.

من بين المؤسسات اللامركزية تأتي الجماعات المحلية المتمثلة في الولاية والبلدية حيث تضمن إحدى مواد الدستور الجزائري على أن الجماعات المحلية من البلدية والولاية[1] أو يهدف هذا النمط من التسيير الإداري إلى تخفيف العبء على الدولة بعد تكافئ المهام المسندة للأجهزة المركزية ومن جهة تحديد الاحتياجات المحلية ومواجهاتها اقليميا.[2]

ثالثا: المجتمع المحلي

هو تجمع من الناس يعيشون في منطقة صغيرة دائمة يتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة[3]، ويعرفه أخرون أن الأفراد الذين يعيشون في منطقة محلية والتي تكون لهم النخبة للمعيشة المشتركة المصالح معينة ومشاكل مشتركة نضرا لقرب الأعضاء المجتمع المحلي أحدهم من الأخر.

فإنهم يتعاونون وينتظمون ويتعين عليهم نتيجة لذلك أن يبحثوا عن طريق توفير الخدمات والسلع من جميع الأنواع واقامة كل التنظيمات التي يتميز بها الحكم المحلي.[4]

الفرع الثاني: الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلي

تقتضي دارسة مفهوم الإدارة المحلية أن تميزها عن مفهوم الحكم المطي، فهذا الأخير يعرف بأنه المناطق المحادة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من طرف

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 15 من دستور 28 نوفمبر 1996.

[2] لخضر رباح، دراسة جمالية للبلديات برج بوعريريج، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013-2014م، ص 18.

[3] لخضر رباح، دراسة جمالية للبلديات برج بوعريريج، ص 19.

[4] محمد عاطف غيث، علم الإجتماع الحضري، مصدر دار المعرفة الجامعية، 1998م، ص 69.

مكانها المحليين تحت رقابية وإشراف الحكومة المركزية، ولقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهومي الحكم المحلي والإدارة المحلية حيث برزت ثلاثة اتجاهات بخصوص هذين المفهومين، في الاتجاه الأول هناك من يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المطي، من خلال اعتبار البعض الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، واعتبار البعض الآخر الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك إلى نوع ودرجة الاستقلالية والصلاحيات.[1]

ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في ما يلي:

* من حيث الوظيفة: الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية أما الحكم المطي بركز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

* من حيث المستوى: الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي والهيئات العمومية بينما الحكم المحلي يكون على مستوى التشريع والتنفيذ معا.

* من حيث البعد المركزي: الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية في حين الحكم المطي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم القول المركبة.

* من حيث الأولوية: الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي أما الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.[2]

يعتقد البعض بوجود اختلاف كبير من المصطلحين؛ فالأول (الإدارة المحلية) يتعلق الأمر باللامركزية الإدارية، أما في الجانب الآخر (الحكم المحلي)، فيتعلق الأمر باللامركزية السياسية الشائعة في نظم الدول الاتحادية الفدرالية.[3]

وهناك فريق آخر يرى أن هذين المصطلحين مترادفين إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، ومن خلال هذه الآراء لابد من التفرقة بين هذين المفهومين فهناك عموما فروعة أخرى تشكيلية، وأخرى موضوعية من السلطات المخولة لها لكل منها نظام حكم محلي،

[1] عبد الوهاب سمير محمد، اللامركزية والحكم المحلي، القاهرة، دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001م، ص 50.

[2] محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، ص 45.

[3] المرجع نفسه، ص 07.

فتتمثل الفروق الشكلية في نوع السلطات المخولة لها في نظام الحكم المحلي، الذي يتميز به بوجود ثلاث سلطات التشريعية والتشغيلية والقضائية، أما نظام الإدارة المحلية فتنحصر مسلطتها في الجوانب التنفيذية أو الإدارية أو المالية، بينما تختص السلطة المركزية في الدولة مؤسساتها الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية.

أما الفروق الموضوعية، فتعلق بمبدأ التباين الموجود بين مكونات كل من النظامين لاختصاصاته المحلية الواسعة، من نظام بعد الحكم المحلي داخل الدولة ذاتها، أما نظام الإدارة المحلية فنجد تقسيمة جغرافي معين الأقاليم الدولة.

فاختصاصات منظمات الحكم المحلي فهي تعتمد من الدستور الفدرالي المباشر، بينما تشهد منظمات الإدارة المحلية سلطتها من الحومة المركزية.[1]

الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرع الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن المكن الأجهزة المحلية في مبير مرافعها بكفاءة، وتحقيق أعراضها المشروعة.

وعلى ضوء التعريفين السابقين يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها " هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، الكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.[2]

[1] لعباني عزيز، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مستغانم، 2017-2018، ص 20.

[2] جعفر انيس قاسم، أسس التنظيم الغداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988م، ص 65.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتنمية المحلية

لقد شغلت قضية التنمية المحلية اهتمام الكثير من الدول، وأصبحت تشكل محور اهتمام واستقطاب جميع الأطراف سواء كانت هيئات حكومية أو منظمات دولية، أو مفكرين ودراسيين ومخابر بحث، وبذلك كانت هناك محاولات عديدة لتعريفها، سوف نتناول مجموعة من التعاريف الخاصة بها، إلا أنه ينبغي توضيح مفهوم التنمية قبل التطرق إلى التنمية المحلية.

المطلب الأول: تعريف التنمية والتنمية المحلية

الفرع الأول: تعريف التنمية

تختلف تعريفات التنمية باختلاف وتعدد الأدبيات، ويرجع السبب في ذلك إلى أن كل جهة بحث تريد أن تبرز الجانب الذي تهتم به.

لغة: التنمية من النمو، أي ارتفاع الشيء عن موضعه إلى موضع آخر، مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر، فالتنمية تدل على الزيادة كما وكيفا.[1]

اصطلاحا: التنمية عملية متكاملة هدفها تنمية الإنسان عن طريق خطة نمو مبرمجة للمؤسسات والنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، والتنمية عملية حضارية معقدة متصلة الجوانب تتصهر فيها تطلعات الإنسان، وتبلور إرادته وتنطلق جهودها وتستثمر طاقاته من أجل تحقيق الحياة الكريمة الفاضلة للإنسان في الحاضر والمستقبل.[2]

وقد عرفتها الأمم المتحدة بأنها عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى ادني إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط آخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لا بد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات.

---

[1] عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012م، ص 47.

[2] أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982م، ص 29.

وهكذا أهتمت الأمم المتحدة بتحليل مفهوم التنمية بأنها عبارة عن: " مجموع الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود الأهالي والسلطات العامة بهدف تحصين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في المجتمعات القومية والمحلية[1].

ويمكن القول أن التنمية في مجموع التغييرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع التي تمكنه من الخروج من حالة الركود والتحاف إلى حالة التقدم والنمو.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية

نظرا لأهمية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لذلك نجد تعاريف المفكرين غربيين ومفكرين عزب، سنذكر بعض منها.

- **تعريف ارثر دونهام (Arthur – Danhamm):** التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منظم الغرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي، والتوجيه الذاتي لشؤونه المحلية، ويقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين ويصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية.[2]

- **تعريف موراي روس:** يعرف التنمية المطلية بانها " هي العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته وأهدافه، وترتب هذه الحاجيات والأهداف وفقا لأولوياتها، مع إزكاء الثقة والرعية في العمل مقابل تلك الحاجات والأهداف، ومن خلال ذلك يمكن أن تمتد الروح التعاون والتضامن في المجتمع[3].

- **تعريف أحمد رشيد:** التنمية المحلية في دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات لتحسين نظام توزيع الدخول.[4]

---

[1] عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية، ص 50.

[2] المرجع نفسه، ص 53.

[3] عبد الهادي الجوهري وأخرون، دراسات في تنمية الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004، ص 52.

[4] احمد رشيد، التنمية المحلية، مصر؛ لتر الجامعة العربية الطباعة والنشر، 1986،ص 15.

- **تعريف عبد المطلب عبد الحميد:** هي العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية اقتصاديا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين الحياة السكان تلك التجمعات في اي مستوى من مستويات الإدارة المحلية وفي منظورة شاملة ومتكاملة.

- **عرفتها الأمم المتحدة عام 1963:** بأنها تلك العملية التي بواسطتها يتم توحيد جهود المواطنين أنفسهم مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية في حياة الأمة وتمكينها من المساهمة الكاملة في تحقيق التقدم على المستوى القومي. [1]

- **جاء في تقرير التنمية البشرية عام 2013:** على أن التنمية المحلية هي " انجاز عمليات كمية أو نوعية هادفة إلى تحسين مستديم للظروف المعيشية لسكان مقيمين في مجال محدود على الأصعدة المؤسساتية والجغرافية أو الثقافية، أنه مسلسل تشاركي وديناميكي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الجماعية يعتمد على تعبئة ومسؤولية تجمع سكاني محلي منظم ومنعم من خلال عمليات قطاعية منسقة.

ويندرج إنجاز التنمية المحلية ضمن منطق عمل ينطلق مما هو مطي مرتكز على الإمكانيات الداخلية لمجال معين ومدمج الفاعلين قطاعين ومحلين في اعداد برامج ومخططات التنمية المحلية.[2]

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية

تتسم التنمية المحلية بعدة سمات من بينها تتكر ما يلي:

1- عملية عامة: تهتم برامج ومشاريع التنمية المحلية بجميع السكان وليس بفئة أو جهة أو جماعة أو هيئة محددة، أي موجهة لفائدة عموم المواطنين، أي أن تكون عامة في فائدتها وليس في إعدادها وتنفيذها، تجمع بين النخبوية والعمومية في التخطيط والتنفيذ والعائد.

[1] احمد رشيد، التنمية المحلية، ص 16.

[2] المرجع نفسه، ص 10.

2- عملية ارتقائية: ارتقاء مستمر نحو الأفضل، حيث يقضي كل مستوى يتحقق إلى طموح جديد لمستوى أعلى والانتقال من دائرة إلى أخرى بما يقوض استمرارية استدامة وتواصل اتساع مجال التنمية لصالح الجيل الراهن والأجيال القادمة.

3- عملية شاملة: تنصب برامج ومشاريع التنمية المحلية على كافة جوانب ومجالات حياة المجتمع وعلى جميع احتياجاته وأولوياته، ولا تقتصر على مجال أو قطاع معين او التركيز على مشكلات محددة، بل تشمل البعد المادي والمعنوي وتغطي جميع مجالات المجتمع المحلي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وبيئيا.

4- عملية تساهمية: تقوم التنمية المحلية على فلسفة الجهود الذاتية سواء كانت بشرية أو مادية، أي يقوم بها أبناء المجتمع المحلي، حيث يعتمد التغير التنموي على المشاركة الشعبية الفعالة فكرا وتخطيطا وتنفيذا في إطار منظم يوظف الموارد المحلية المتاحة، وإلا يستعمل الإنسان التحقيق التنمية دون المشاركة في قراراتها والاستفادة من ثمارها.[1]

5- عملية مخططة: معلومة البدايات والتهابات واضحة الأهداف، مرئية ومنسقة الخطي، محسوبة التوقعات من حيث التكلفة والعا توزع خلالها الأنوار والمؤسسات في برامج زمني، قابلة للقياس النتائج وتقيم الإنجازات.

6- عملية فنية: التنمية المحلية تحتاج إلى المساعدات الفنية المتمثلة في الخبرات والتخصصات المختلفة من مهندسين وإداريين ومستشارين ومكاتب دراسات ومخابر في جميع المجالات.

7-عملية متكاملة: تتميز التنمية المحلية بالتكامل والتعاون بين النظم والقطاعات المختلفة وهوما يشكل ضمانا لنجاحها وعمومية فائدتها، لذلك يجب أن يتكامل القطاع الفلاحي مع الصناعي مع الصحي والتعليمي والثقافي والاجتماعي والديني والرسمي والتطوعي والمحلي والوطني والدولي، لتحقيق نهوض متكامل.

[1] محمد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م، ص 10.

8- عملية تغيرية: تنقل المجتمع المحلي إراديا من حال غير مرغوب إلى حال أفضل فالتنمية المحلية لها بعد مادي يتمثل في انجاز وإقامة مشاريع ومرافق عمومية لتلبية احتياجات معينة ومتعددة وحل مشاكل محددة، وبعد معنوي كيفي وهو مساعدة المواطنين على تطوير قدراتهم ووسائل حياتهم وتقوية مشاعر المشاركة والتعاون والتضامن والنوعية وحماية المصالح العامة[1].

9- عملية مركبة: سلسلة متتالية ومتداخلة من الأنشطة عبر فترة زمنية معينة بتداخل فيها التخطيط والتنفيذ والمتابعة والإشراف والرقابة والتقييم، فهي جهد متواصل يتم خلال فترة معينة، أي تحتاج إلى مجال زمني تكامل فيه عملياتها لتحقيق أهدافها.

[1] أحمد شريفي دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2009م، ص 14.

المبحث الثالث: مفهوم إدارة التنمية وأهم وظائفها وأهدافها

المطلب الأول : مفهوم إدارة التنمية (الأهداف والوظائف)

الفرع الأول: مفهوم إدارة التنمية

يقصد بإدارة التنمية تلك الإدارة المطلوب منها تخطيط وتنفيذ برامج التنمية بكافة جوانبها، على اعتبار أن التنمية في عملية مجتمعية موجهة، ولن تتحقق دون وجود إدارة تقوم عليها، تتدرج في المستويات الإدارية من الإدارة السياسية على رأس الدولة إلى الإدارة العامة في الوزارات والدواوين إلى إدارة المشروعات والمؤسسات العامة والخاصة.

وتمتاز إدارة التنمية بقدرتها على ترجمة رغبات المجتمع إلى واقع ملموس عن طريق صياغتها وتنفيذها من خلال برامج وخطط تقوم الإدارة بتنفيذها بكفاءة وفاعلية من خلال ما يتوفر لديها من قدرات وكفاءات أو على الرغم من الاجتهادات والمحاولات المبذولة لتعريف إدارة التنمية إلا أنه يمكن تعريف إدارة التنمية بأنها: إدارة وإرادة التغيير والتطوير والتحديث للارتقاء بمستوى الأداء المادي في سبيل تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

إن إدارة التنمية تؤدي مهام متعددة وتتضمن وضع الخطط الاقتصادية وتنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع، وعلى هذه الإدارة أن تتولى مهام تتعلق بالقدرة على العمل في المجالات الاستثمارية والتنظيمية، وهذه إدارة جديدة تخرج عن الإطار المتعارف عليه في نظريات الإدارة.

ويتضح مما سبق أن إدارة التنمية جمعت بين مفاهيم اقتصادية ومفاهيم إدارية حديثة ومفاهيم السياسات العامة، فالأفراد العاملون في مجال إدارة التنمية عليهم الجمع بين مهارات وتقنيات إعداد الخطط والبرامج والمشروعات ومهارات تنفيذها، بما في ذلك التنظيم الإداري والقوى العاملة والتدريب والبحث العلمي وتحليل السياسات العامة.[1]

[1] موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000م، ص ص 35-36.

الفرع الثاني : وظائف إدارة التنمية

يترتب على إدارة التنمية القيام بمجموعة من الوظائف الرامية إلى تحقيق الأهداف التنموية الشاملة من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات الإدارية القائمة على الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، فإدارة التنمية يقع على عانقها العمل على تحقيق الأهداف وتلبية الحاجات والطموحات وإيجاد حلول للمشاكل المختلفة، ولتحقيق ذلك فإنه يتوجب على إدارة التنمية القيام بالوظائف التالية:

1- القيام بالتخطيط التنموي بكافة أنواعه ومستوياته وذلك من خلال تحديد الأهداف الكلية والجزئية وتحديد البدائل والموارد اللازمة لإنجازها.

2- متابعة ومراقبة تنفيذ الخطط التنموية.

3- إجراء التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات اللازمة لتحقيق الأهداف.

4- بناء نظام متكامل للمعلومات.

5- التركيز على التطوير الإداري والتنظيمي من خلال انتهاج سياسات إدارية علمية.

6- التركيز على سياسة تنمية الموارد البشرية وتطويرها.[1]

الفرع الثالث: أهداف إدارة التنمية[2]

تتفق جميع إدارات التنمية في مختلف أنحاء المعمورة على تحقق مجموعة من الأهداف، يتضمنها الهدف العام الرامي إلى ضرورة العمل على تحقيق مستوى رفاه متوازن لكل الأفراد والجماعات في أي مجتمع، إضافة إلى العمل إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي.

2- القضاء على الجيل والفقر والتخلف.

3- العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل التفاوت بين فئات المجتمع.

4 - تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

5- تعزيز القدرات العامة للمجتمع.

[1] المرجع نفسه، ص ص 36 – 37.

[2] موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، ص 37.

إن تحقيق الكفاءة والفعالية في إدارة التنمية وتأمين استمراريتها، لا تتحقق إلا بجهود إبداعية خلاقة وبناء نظام مؤسسي فعال من أجل تجاوز كل تلك العراقيل التي تقف أمام انجاز أهداف إدارة التنمية، فالإدارة الفعالة لم تصبح الأن إدارة الحاضر فحسب بل في بالقدر الأخير إدارة المستقبل.

كما أن الوصول إلى كفاءة إدارة التنمية يستوجب منها بالضرورة الخروج عن الأطر الإدارية التقليدية التي قيدت حركتها وفاعليتها، وأن تتبنى أسلوب تفكير جديد يقوم على التفاعل الإيجابي مع المتغيرات والمعدات البيئية المحلية والقومية والعالمية، بالإضافة إلى ضرورة الاستفادة من معطيات التقنية الحية والاهتمام ببناء وتنمية النظم والمفاهيم الإدارية، وتأصيل التفكير التجديدي الابتكاري الإبداعي تحقيقا لاستشراف النظم والأساليب الجديدة التي تؤمن الكفاءة والفعالية في الأداء.

ويكون ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير المتمثلة في:

1) تعزيز وضوح المسار التنموي: فأي مسار تنموي يقتضي وضوحا في الرؤيا وتحكما في الإمكانيات المتاحة.

2) إعادة بناء التنمية الوطنية على أسس صحيحة: فالتنمية الحقيقية تقتضي إعادة بنائها على أسس علمية تؤدي إلى تصفية مظاهر التخلف الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية واستعادة التوازنات الاقتصادية.

3) التعجيل بإصلاح البنيات الاقتصادية والتخلي عن أسلوب الإدارة بالأزمات: حيث أن الوضع التنموي الذي تعيشه البلاد يقضي تصحيح الاختلالات التي تعاني منها التنمية الوطنية.

4) التخفيف من التبعية الاقتصادية: بالاعتماد على الذات والنهوض بالإنتاج الوطني ورفض الاقتصاد الريعي الاستغلالي.

5) تصفية نظام التخلف ومظاهره في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية: وذلك بإحداث التغيير والتطوير في البني والهياكل القيمة المختلفة التي تظهر في مختلف جوانب الحياة

فيعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية في تخصيص واستخدام عوامل التنمية وتعميق جهود التغيير.[1]

6) تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني: وهو إضفاء الوضوح والتماسك على أهداف الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية وجعلها أكثر انسجاما وإنجازها بعزم مع التزود بالوسائل التي تتيح التحكم في تنفيذها تحكما أكبر.

7) وضع إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية: من أجل مواجهة التحديات والتحولات التي تميز عالم اليوم، وتتلاءم مع وضع وطبيعة المجتمع الجزائري تضع ضمن أولوياتها تحريك عجلة التنمية.1

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإدارية، وأهم عناصرها

الفرع الأول: مفهوم التنمية الإدارية

لقد قدمت للظاهرة العديد من التعريفات، فعرقيا الدكتور " فريد التجار" بقوله: تعتبر التنمية الإدارية بمثابة قافلة التطوير المجتمعي والتحديث التنظيمي والتنمية المستدامة، ويقول أيضا أن التنمية الإدارية المتوازنة والمستدامة لها نتائج تراكمية في أداء المجتمع بعيدا عن الفقر والجهل والمرض، كما يؤدي ذلك إلى الرقمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعود على أفراد المجتمع بالتقدم والرقي بعيدا عن السلبيات والاستقلال والصراعات الطبقية والتخلف المجتمعي والبطالة والأزمات.[2]

وعرفها الدكتور "موسى اللوزي " بقوله: في تلك الجانب الذي يتضمن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية إضافة الى تركيزها على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتعليمية بهدف جعل التنظيمات الإدارية قادرة على القيام بواجباتها ومهامها

[1] موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، ص 37

[2] فريد النجار، التنمية الإدارية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2008م، ص ص 23-24.

الإدارية،[1] لذلك يرى أنها: العمل على تنمية وتطوير المهارات الإنسانية والسلوكية بشكل خاص.[2]

فالتنمية الإدارية مطلب يسعى الإنسان إلى تحقيقه بهدف تنمية الإدارة وتقدمها من خلال العمل على تحقيق الإصلاحات في الهياكل والأبنية التنظيمية، وذلك لجعل تلك الأجهزة قادرة على أداء وظائفها وفقا للخطط المرسومة والقيام بعمليات الإصلاح الإداري الشامل، والذي يتضمن إصلاح التنظيم والأساليب وطرق العمل والاستخدام الأمثل للموارد البشرية.

وعرفها عبد الباري درة " بأنها: تلك الجهود المخططة المنظمة والتي تبذل لرفع قدرة الأجهزة الإدارية في دول العالم الثالث تحقا لأهداف التنمية الشاملة.[3]

وعرفها الدكتور مهدي حسن زويلف والدكتور سليمان أحمد اللوزي بأنها: النماء الكمي والنوعي للموارد البشرية في النظم الإدارية وفي الهياكل التنظيمية وغيرها ".[4]

كما عرفت التنمية الإدارية في كونها: " عملية توفير التناسب بين الأبعاد التوعية والكمية للأنماط والضوابط السلوكية للجهاز الإداري من جهة، وبين الأبعاد التوعية والكمية للسلع والخدمات العامة المطلوب إنتاجها لإشباع حاجات الجمهور من جهة أخرى ضمن معطيات بيئية معينة[5]، حيث يقصد بالجهاز الإداري مجموعة الأنماط السلوكية الرسمية والرسمية للجماعات والأفراد العاملين في جهاز الدولة المترابطة فيما بينها بموجب ضوابط سلوكية رسمية وغير رسمية ذات الأثر في هذا المجال، والموجهة لتنفيذ سياسات الدولة ضمن الإمكانات المادية المتاحة.[6]

---

[1] موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، لتطبيقات)، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيهع، 2000م، ص 32.

[2] المرجع نفسه، ص 32.

[3] عبد الباري درة، الغدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، ط1، عمان، 1994، ص 528.

[4] مهد حسين زويلف وسليمان أحمد اللوزي، التنتمية الإدارية والدول النامية، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 1993م، ص 09.

[5] المرجع نفسه، ص 10.

[6] المرجع نفسه، ص 10.

يتضح أن المفاهيم التقليدية للتنمية الإدارية تحكمها مبرراتها البيئية والزمنية وهي:

1- أكدت المفاهيم التقليدية على الجانب الرسمي كإدخال تعديلات أو إضافات على القوانين السائدة في الجهاز الإداري، أو التقيد بالقوانين النافذة نون النظر للعوامل السلوكية واعتبرت مخالفة ذلك الجانب الرسمي تخلقا إداريا، ومرد ذلك هيمنة القوانين على دراسة الإدارة.

2- استقلال الجهاز الإداري وانعزاله عن أي مؤثر بيئي أو اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، ولذا فإن مشاكل الجهاز ومن هذا المنظور، تشكل هموما داخلية لا أثر للبيئة فيها، ومن ذلك التوجه كان سبب محدودية الدولة التدخل في الحياة العامة للجمهور وعلم تقدم العلوم الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والسياسية.

3 – النظرة الميكانيكية للإنسان، اذ أنها تعتبره الله يمكن للإدارة قولبتها وبالطريقة التي تؤدي التحقيق منافعها ومرد تلك النظرة نقشي النزعة الأوتوقراطية، وبروز النمط النيوكلاسيكي والمادي في الفكر الاقتصادي الي جانب ان العلاقات الإنسانية والدراسات السلوكية.

4- فقدان العمل الميداني في مواجهة المشاكل الإدارية وتمسكها بالجانب المكتبي والاعتماد على الارتجالية والاجتهادات الشخصية في الإصلاح الإداري، ومرد ذلك هيمنة غير المتخصصين على المراكز القيادية في الإدارة.

أما المفاهيم العصرية للتنمية الإدارية قد اتسمت بالسمات التالية:

1 – انتشار المفاهيم الديمقراطية بديلا للفكر البيروقراطي، قامت الإدارة في مبدأ المشاركة في اتخاذ القرار، وأقرت إنسانية الفرد العامل، وأيدت النظرة الميكانيكية أو الأمية عنها.

2 – لقد برز اهتمام الجهاز الإداري بالجمهور واتجهت الجهود لتدارس مبل تحقق متطلباته وتطلعاته واعتبار الجهاز الإداري منفذا لتلك المتطلبات المتطورة.

3 – اعتمدت الإدارة على الدراسات السلوكية، قامت بإنسانية الإنسان وأثر الروح المعنوية على العمل واعترفت بالجوانب الرسمية في الاتصالات أو التنظيمات، وقد تمثلت تلك في بداية تجارب " هاوثورن".

4 – اعتمدت الأساليب العلمية في التحري عن أسباب التخلف الإداري وأكدت على طرق البحث العلمي الميداني إلى جانب الدراسات المكتبية.

5- الانفتاح على البيئة وأثرها على الجهاز الإداري واعتبار النظم الإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية نظم متداخلة تشكل بحد ذاتها نظاما عاما.[1]

وهي بذلك قد أخضعت الدراسات الإدارية ومعالجة مشاكلها النظرية النظم باعتبار الجهاز الإداري نظاما مفتوحة على البيئة يؤثر فيها وتؤثر فيه، وتتكرت لفكرة التقليديين القائلة بعدم تأثر الجهاز بالبيئة وأنه هو الذي يؤثر فيها.

6 – تدخل الدولة المتزايد في الحياة العامة وتبني جهازها مسؤوليات ومهام جديدة، إلى جانب الزيادة الملحوظة في عدد السكان وتنوع مطالبهم وعدم قدرة القطاع الخاص الوفاء بتلك المتطلبات أو الحاجات الجديدة والتطلع للدولة في إتباع تلك الحاجات، مما كثف عجز الإدارات التقليدية الكلاسيكية من القيام بتلك المهام الجديدة.[2]

الفرع الثاني: أهداف و عناصر التنمية الإدارية

للتنمية الإدارية كغيرها من الظواهر القصدية أو العمدية؛ عناصر تقوم عليها بغرض تحقيق أهداف محددة.

1- أهداف التنمية الإدارية

1 – الارتقاء بمؤشرات التنمية الإدارية إلى مستوى المقاييس والمعايير الدولية.

2 – دعم مساهمة الإدارة في تحسين مناخ العمل.

3 – دعم نظام الجودة بالجهاز الإداري للدولة.

4- النهوض بالموارد البشرية.

5- التقليص من التكلفة وترشيد النفقات.

2- عناصر التنمية الإدارية

للتنمية الإدارية مجموعة من العناصر يختلف بشأن عندها الكتاب وعلماء الإدارة، فالبعض يقرر أن عناصر التنمية الإدارية تتمثل في:

[1] مهد حسين زويلف وسليمان أحمد اللوزي، ص 11.

[2] مهد حسين زويلف وسليمان أحمد اللوزي، التتنمية الإدارية والدول النامية، ص 12.

1- التخطيط العلمي السليم للقوى العاملة.

2- التخطيط السليم للعاملين بالإدارة.

3 - التدريب العلمي والعملي للعاملين على أسباب وطرق والفتيات الإدارة الحديثة.

4- توفير الإشراف والتوجيه والإرشاد والتحفيز المناسب للعمل الإداري.

5- استخدام أساليب علمية القياس الأداء وتحديد مدى كفاية وفاعلية الإنجازات التي يحقها العاملون.

6 - توفير المناخ المناسب للعمل الإداري وتهيئة الإمكانيات للتثقيف والتوعية المستمرة العاملين في الإدارة.

7 - التخطيط لمختلف برامج التنمية الإدارية وربطها بالأهداف والبرامج التنموية الأخرى تحقيقا للتنمية الشاملة.

الفصل الثاني

إدارة التنمية ورهان تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

المبحث الأول: واقع إدارة التنمية في الجزائر

المبحث الثاني: الحوكمة المحلية وإدارة التنمية

المبحث الثالث: الحوكمة المحلية وتحديات تحقيق التنمية

المبحث الأول: واقع إدارة التنمية في الجزائر

المطلب الأول: مفهوم وواقع الإدارة المحلية في الجزائر

تعد الإدارة المحلية نمط من أنماط التنظيم الإداري ترتبط أساس باللامركزية الإدارية كأسلوب تلجأ له الإدارة العامة للوفاء بالتزامها بإشباع الحاجات العامة للأفراد، وهذا الأسلوب من أساليب الإدارة له مفهومه ومكوناته ووظائفه ومقوماته الذي يختلف عن غيره من الأنماط الإدارية والسياسية القائمة على أساس توزيع الوظيفة الإدارية أو السياسية.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المحلية

أنه من الصعب إعطاء أو تقديم تعريف دقيق للإدارة المحلية ويرجع تقلت إلى التباين والاختلاف في التعريفات التي يقدمها المفكرين في عمال الإدارة المحلية ولكي نثري الموضوع، يجب إعطاء بعض التعريفات التي تطرقت إلى الإدارة المحلية:

تعرف الإدارة المحلية على أنها (توزيع للوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات منتخبة محليا أو مصلحية تباشر اختصاصا تحت إشراف الحكومة ورقابتها).[1]

كما تعرف على أنها (المناطق المحددة التي تمارس نشاطاتها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية).

وتعرف أيضا على أنحاء (أسلوب من أساليب التنظيم الإدارية للدولة يقوم على فكرة توزيع السلطات والواجهات بين الأجهزة المورية وخلية وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لترسيم السياسة العامة للدولة وإضافة إلى إدارة المرافق العامة في البلاد وأن (تتمكن الأجهزة المحلية من تسيير مرافقيها بكفاءة وتحقيق أغراضها المرغوبة).[2]

يمكن تعريف الإدارة عملية "أنا أسلوب إداري يكفل توقير قدر من الاستقلال للهيئات اغنية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها

[1] حسين مصطفى، الإدارة المحلة المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 14.

[2] عبد القادر الشيخلي، الغدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001م، ص 01.

السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها واشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه المهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية).[1]

الفرع الثاني: أهداف الإدارة المحلية

إن تطبيق أسلوب الإدارة المحلية في دولة ما يهدف إلى تحقيق عدة أهداف التي تحدد أساليب تشكيل نظم الإدارة المحلية وهياكل بناءها، لأن تشكيل النظام لا يعدو أن يكون وسيلة لتحقيق الأهداف المرجوة التي اقتضت تطبيقيه، ومن جملة أهداف الإدارة المعنية نذكر مايلي:[2]

- الأهداف السياسية

ترتبط بمقومات الإدارة المحلية والمتمثلة أساسا في مبدأ الانتخاب لرؤساء المجالس المحلية وأنماط العمل السياسي الذي يتبع هذا المبدأ، وفي إطار تلك الأهداف يمكن ذكر الأهداف الفرعية التالية:

أ- **التعددية:** يقصد بالتعددية توزيع السلطة في الدولة بين الجماعات والمصالح المتنوعة وتكون وظيفة الدولة في هذه الحالة التنسيق ووضع الحلول التوفيقية بين هذه الجماعات والمصالح التنافسية، وتعتبر المجالس المحلية من بين أهم الجماعات التي تشارك الحكومية المركزية اختصاصاتها وسلطاتها، فالتعددية في صنع القرارات تتيح للوحدات المحلية نقودا قويا في المشاركة فيصنع السياسات في ميادين مهمة كالتعليم والصحة والإسكان والثقافة والأمن وغيرها.

ب- الديمقراطية: تعتبر الديمقراطية أحد الأهداف الرئيسية التي يسعى إلى تحقيقها نظام الإدارة المحلية، تلك الديمقراطية التي تتمثل في حرية المجتمعات في انتخاب مجالسها المحلية ولعل ممارسة الديمقراطية على هذا التي تساعد على تحقيق مايلي:

---

[1] جديدي عتيق، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر،بلدية بسكرة أنموذجا، ماستر علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012، ص 14.

[2] عبد الحميد أحمد اشرف ، الحوكمة و التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرية ،مجلة دراسات تجارية، كلية التجارة ،جامعة جنوب الوادي ، العدد ،2003، ص 15.

إن ممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي تدفع المواطن إلى الاهتمام بالشؤون العامة وتوثيق صلته بالحكومة، كما أن تلك الممارسة تنمي الشعور لدى الأفراد بالدور الذي يؤدونه اتجاه محلياتهم وهذا الشعور من شأنه أن يرفع كرامتهم ويزيد في تحسيسهم بحقوقهم الوطنية و بواجباتهم القومية.

تسمح الإدارة المعنية بتحقيق التنمية السياسية من خلال تقوية الفهم السياسي لدى المواطن وتمكنه من التمييز بين الشعارات البرامج الممكنة لاختيار التكافؤ منها ومناقشة القضايا المهمة مثل ايرادات نفقات الميزانية المحلية التخطيط المستقبلي، تتيح فرصة التدريب القيادات واعداده الشغل مناصب سياسية أعلى في المجالين التشريعي والتنفيذي على مستوى القومي.[1]

كما أن نظام الإدارة المحلية يعزز الديمقراطية والمشاركة من خلال الاختيار الحر لممثلي السكان على المستوى المحلي عن طريق الانتخابات بما يكرس من حكم الناس لأنفسهم وتدريب السكان المحليين مما يكسبهم خبرة في إدارة الشأن العام، مما يؤدي إلى تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل الطوعي ويحد من احتكار جهات سياسية معينة للعمل السياسي وتقوية البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.[2]

- الأهداف الإدارية:

أن تطبيق اللامركزية في اتخاذ القرارات في الشؤون المحلية يحقق السرعة والدقة والكفاءة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات السكان المحليين بما يحقق الكفاءة في تزويد المناطق والأقاليم بالخدمات العامة لأنه بخلاف النمط المركزي في الإدارة فهو يتميز بخاصية الحساسية أي تأثره بأداء وانتقادات السكان المحليين، ويمكن تلخيص الأهداف الإدارية للإدارة المحلية فيما يلي:

[1] مركز ابو الصبي للحوكمة، أساسيات الحوكمة، مصطلحات ومفاهيم سلسلة النشر التثقيفية لمركز ابة الصبي للحوكمة ،ص05-6.

[2] البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات، حوكمة الشركات، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني، المجلد السادس الخمسون، 2003.

* النهوض بمستوى الخدمات وأداءها في المجتمعات المحلية

* التخفيف من أعباء الأجهزة الإدارية المركزية والحد من ظاهرة التضخم التي منيت بها تنظيمات الأجهزة الإدارية في ظل الاسلوب المركزي.

* إتاحة فرص تجربة نظم إدارية مختلفة على مستوى ضيق ومحدود لبحث مدى إمكانية تعميمها في ضوء النتائج في دائرة الدولة المتسعة,

كما أنها تساهم في تحقيق الكفاءة الإدارية خاصة في النواحي الاقتصادية الملحة والتي غالبا ما تكون على جدول أولويات الشأن المحلي، والقضاء على بيروقراطية الإدارات المركزية الحكومية، وخلق جو من التنافس بين مختلف الجماعات المحلية واستفادتها من تجارب بعضها البعض.

- الأهداف الاجتماعية:

يمثل نظام الإدارة المحلية فرصة حقيقية لتحقيق جملة من الأهداف الاجتماعية نذكر منها:

* تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين، إذ لابد أن ينعكس ذلك على زيادة المستوى الاقتصادي والاجتماعي لهم وارتفاع مستوى الصحة والتعليم والحد من تلوث البيئة، والحصول على الخدمات المحلية بيسر وسهولة.

* شعور الفرد داخل المجتمعات المحلية بأهميته في التأثير على صناعة وتنفيذ القرارات المحلية بما يعزز ثقته بنفسه، ويزيد من ارتباطه بالمجتمع المحلي الذي ينتمي إليه، وهي خطوط أولى نحو تطوير روح المواطنة الحرة.[1]

كما تساهم الجماعات المحلية في ربط الحكومة المركزية بقاعدتها الشعبية، وهو ما ينعكس إيجابا على السكان المحليين وتلبية حاجاتهم الاقتصادية، كما تساهم في ترسيخ الثقة

[1] البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات ،حوكمة الشركات ، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ،المجلد السادس الخمسون، 2003

في المواطن واحترام رغباته في المشاركة في إدارة الشأن العام، كما تنمي الإحساس الانتماء للوطن لدى المواطنين.

المطلب الثاني: واقع الإدارة المحلية بالجزائر

الفرع الأول: واقع الإدارة المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة

قبل أن تطرق إلى واقع الإدارة المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة في البداية يتوجب علينا دراسة خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية وذلك من خلال مقارنة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم البيئي أو غير صالح (poor Governance) وهذا حتى يسهل علينا معرفة الأسباب المتكررة في العجز داخل الإدارة المحلية في التوصل إلى تحقيق تنمية محلية وشاملة في الجزائر وثمة يمكن تحديد الإجراءات والآليات القانونية التي يمكن من خلالها التخلص منها ومعالجتها وهذه الخصائص تتمثل في:

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح العامة والخاصة والمال العام والخاص.
- الحكم الذي لا يقوم على اطر قانونية ولا يطبق فيه مفهوم حكم القانون.
- الحكم الذي يليه أولويات تتعارض مع تحقيق التنمية.
- الحكم الذي يتميز بوجود كل أنواع الفساد الإداري.
- الحكم الذي لديه قاعدة ضيقة ومغلقة وغير شفافة المعلومات.[1]

*** واقع البلدية من منطلق مؤشرات الحوكمة**

تعتبر البلدية خلية أساسية في الإدارة المحلية، واعتبار أن اللامركزية تعد من مؤشرات الحوكمة حيث لا يمكن وصف حكم بدون رشادة ذلك من خلال إشراك المواطنين في صنع القرار الذي يتوجب علينا التطرق إلى تطبيق بعض مؤشرات الحوكمة على مستوى مجالس البلدية من أجل معرف مدى تطبيقها.

[1] عبد الحميد أحمد اشرف ، الحوكمة و التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرية ، ص 16

- مؤشر المشاركة وتطبيقه في البلدية

يقصد مؤشر المشاركة تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، أما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنين من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم وكما يعني مشاركة المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.

وإذا كانت البلدية طبقا للمادة 02 من قانون البلدية الجديد في القاعدة الإقليمية اللامركزية، تكريس سيل المشاركة للمواطنين في اتخاذ القرارات العامة على المستوى البلدي وعن طريق ممثلين منتخبين.

ويمكن تحديد تطبيق مؤشر المشاركة على مستوى البلدية ضمن قانون البلدية من خلال:

الفرع الثاني: شكل المجلس البلدي وتجسيد مبدأ المشاركة:

يحدد مؤشر المشاركة في البلدية عن طريق كفاءة مجالس المحلية وتحكمها في الدور المنوط بها من خلال تشجيع الكفاءة والتأهيل في العنصر البشري داخل البلدية خاصة وان الأمر يتعلق بمهام معقدة ومتشعبة وبمجالات وميادين مختلفة اقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية وغيرها.

إن الاهتمام بهذا العنصر بالذات في تركيبة المجلس المحلي من شانه أن يكون دافع قوي إلى الأمام ومن أجل تحقيق الأهداف المسطرة ذلك من خلال وضع مجموعة من الخيارات والمتمثلة في:

أ- خيار المجلس المعين والمنتخب كليا وآليات الحوكمة:

إن إتباع أسلوب انتخاب المجلس المحلي المجالس البلدية تعتبر مظهر من مظاهر الديمقراطية المحلية، كما أن الأخذ من الأسلوب من شانه ينفي تبعية المجالس لأي جهة كانت ويضمن لها استقلالية عضوية تجعله بعيدا عن ضغوط السلطة الإدارية المركزية حين

القيام مهام واختصاصاتها القانونية، حيث أن هذا الأسلوب تبنته العديد من البلدان النامية لاسيما الجزائر فقد قام المشرع الجزائري منذ قانون البلدية الأول لسنة 1967 مبدأ الانتخاب الكلي لأعضاء وكذلك كرس نفس المبدأ في قانون البلدية لسنة 1990، أما القانون الجديد للبلدية فقد خصص الباب الثالث منه تحت عنوان (مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية، حيث نصت المادة 11 منه، تشكل البلدية بالإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري)-

ب- **خيار الأسلوب المختلط أو المزج بين أسلوب التعيين وأسلوب الانتخاب**

نتيجة لعيوب أسلوب الانتخاب السابق الإشارة إلى هو نظرا لعدم إمكانية تعيين كالأعضاء المجالس المحلية، رأى البعض من الضروري التفكير في إنشاء مجالس محلية تضم منتخبين ومعينين على أن تكون الأولوية لمجلس المنتخبين وتزداد أهمية العمل في البلدان النامية التي تفتقر إلى الإطارات المؤهلة وأن هذا الأسلوب يحتاج التفكير فيه ضمن المجالس المحلية الجزائرية من أجل تحقيق الكفاءة للمنتخبين أو قادر على القيام بالمهام المنوط وأن الهدف الأساسي هو الاستفادة من الإطارات والكفاءات في شتى الميادين خاصة أمام ما تعانيه الإدارة المحلية من مشاكل عدة.

*** الشفافية وتطبيقه في البلدية**

تعتبر الشفافية من أهم متطلبات مكافحة الفساد الإداري والتي يقصد في مجملها حرية تدفق المعلومات في مختلف المجالات عن طريق توفير المعلومات الضرورية والعمل بطريقة منفتحة من اجل الحفاظ على المصالح واتخاذ القرارات الهامة في الوقت المناسب واكتشاف الأخطاء.

ويعد مؤشر الشفافية من اكبر الدعائم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة والمستدامة، وهي عبارة عن إحدى معايير الحوكمة، ليس فقط فيما يخص قواعد وآليات تسيير الأجهزة المحلية والمرفقية وذلك من خلال توسيع مجال هذا المبدأ عن طريق المصادقة عليه في العديد من الاتفاقيات مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 21 أكتوبر 2003 وأن تفعيل مبدأ الشفافية في المجالس المحلية ذلك عن طريق

العلاقة التفاعلية بين الإدارة والأجهزة الرسمية والجمهور، التي من شانها تؤسس لنظام معلومات واضح ومعلن، وهذا الأمر يولد لا شك علاقة متينة بين المواطن والإدارة تقوم على أساس النزاهة والفاعلية في المعاملة وهذا في النهاية يؤدي إلى تقريب الإدارة من المواطن وزيادة الثقة بين الحاكم والمحكوم.

ولعل أن أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية مبدأ الشفافية هو التطور الحاصل الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال وجعل العالم قرية صغيرة وهذا ما أدى إلى الولوج في الحصول على اي معلومة أن كان نوعها في هذا العام القياسي والحالي. وإن الدول اليوم.

المبحث الثاني: الحوكمة المحلية وإدارة التنمية

لا يمكن الحديث عن مفهوم الإدارة المحلية دور التمهيد لعرض موضوع اللامركزية كمفهوم وممارسة مرت بها معظم دول العالم المتقدم منها والنامي وبين اية لابد من التأكيد على أن المركزية أسلوب في التنظيم يقوم على أساس توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة قانونا واللامركزية بهذا المعنى قد تكون اللامركزية سياسية أو لامركزية إدارية.

المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية وإدارة الحكم المحلي

إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدولة الحدية، زاد من أهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الإداري المسئول عن الأداء الوظيفي الرسمي، وتشات حارقة ثنائية التأثير بين الإدارة والتنمية، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني الأساليب الإدارية المدنية والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهو ما خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تفاسق إداري في السعي إلى الضبط الوظيفي التنموي المقبول.

وتماشيا مع التطورات القطرية للتنمية والانتقال إلى الأبعاد المحلية في البناء والقياس تحول تبعيا الاهتمام نحو الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المحرك الفعال لها، والشيء الذي تتميز به هوانها قريبة من المواطن تعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل

مسعى يهدف إلى تحقيق تقارب الإدارة المركزية على المستوي المحلي مع المواطن الذي يبقى غاية و هدف كل عمل تنموي.

الفرع الأول: مفهوم الإدارة المحلية

لقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة إنجاز وتنفيذ السياسات العامة المحلية، والتي تقوم برسمها، ووضع خطواتها العريضة.

1- تعريف الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ويمكن ذكر بعض منها:

الإدارة المحلية هي "أسلوب إدارتي نقل توفير قدر من الاستقال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه المهيات القدر من الرقابة من السلطة المركزية".[1]

الإدارة المحلية هي أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وتلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة العراقي القومية في البيت، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة".

وعلى ضوء التعريفين السابقين بيان تعريف الإدارة المحلية على أنها " هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحها الحكومة المركزية شخصية معنوية بهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية.[2]

---

[1] شنطاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، 2002م، ص 65.

[2] جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الغداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988م، ص 72.

الفرع الثاني: تعريف الحكم المحلي

قد يلتبس مفهوم الحكم المطي على كثير من الدارسين مع مفهوم الإدارة المحلية على اعتبار كال النظامين يهتمان بإدارة شأن محلى ما في بلد ما وفق ترتيبات وصلاحيات ومهام يحددها القانون، إلا أن العالمتين الفارقين في كال النظامين هما:

1-**اللامركزية:** هي توزيع للسلطات بين الحكومة المركزية ومجالس منتخبة محلية ومستقلة تمارس مهامها في إطار ووصاية ورقابة الحكومة المركزية، ويمكن هنا تمييز نوعين من المركزية أحدهما إقليمية وتعني الاعتراف باستقلال الإقليم معين، بحيث ينفرد بشخصية معنوية وقمة مالية مستقلة عن الحكومة المركزية أو ميزانية مستقلة مع ممارسة امتيازات السلطة العامة داخل إقليمه الجغرافي والثانية المركزية إدارية وتعني الاعتراف البعض المرافق العامة بالاستقلالية التي تسمح لها بإدارة الشأن العام الجامعات والمستشفيات .. الخ، ويمكن تمييز شكلين من اللامركزية الإدارية هما:

أ- **المركزية الإقليمية** (Territorial Decentralisation) وتعني قيام مجموعة من ممثلي سكان الإقليم الذين يختارون عن طريق الانتخاب بممارسة مهام إدارة الشأن المحلي ضمن هيئة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية.

ب- اللامركزية المصلحية :(Decentralisation Fonctionnel) وتعني قيام هيئة عامة محل أو مجموعة أقاليم، وهذا النمط من الإدارة يرتبط بمصلحة اقتصادية وتجارية في الغالب، وتلجأ إليه الدولة للإفلات من البيروقراطية والتعقيدات الإدارية بغية إعطاء نجاعة أكتر لمؤسسة ما.

- **الاستقلالية:** تحدد درجة استقلالية الجماعة المحلية عن الحكومة المركزية في تسيير شؤونها وطبيعة الى الاستقالة من حيت كونها استقلالية إدارية بحتة كما هو الشأن في الدول الموحدة، أو تتعداها إلى مجالات التشريع والتقية وهو ما يعطيها شكل استقلالية السياسية وهو شأن الحكم المحلي في الدول الفدرالية، أو في الأقاليم المستقلة ذاتيا.

– **مفهوم الحكم المحلي:** هو الحكم الذي يتميز بصلاحيات واسعة، هذه التحديات المكتسبة عن طريق تنازل الحكومة المركزية عنها لقادة المجالس المحلية.[1]

المطلب الثاني: الحوكمة المحلية الرشيدة

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المحلية الرشيدة

تظهر زمنيا استخدامات مصطلح الحوكمة منذ القرن 13م بفرنسا فرز في كتابات "ماكيفيل " و"جون بودان " فللمفهوم صيرورته التاريخية، الحوكمة الرشيدة أو الحاكمية أو الحكم العقلاني /الحكم الراشد / الحكم الجيد (Good Gouvernance)، كلها مرادفات تحمل نفس المعنى، وفي دراستنا هذه ستتبنى عبارة الحوكمة الرشيدة، وعليه وردت عدت تعريفات لهذا المفهوم منها تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) يشير مفهوم الحوكمة الرشيدة إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في إدارة شؤون البلاد على جميع المستويات، ويتضمن الحكم الآليات والعمليات والمؤسسات المتطورة التي يعبر المواطنون والجماعات من خلها عن مصالحهم وحاجاتهم، ويمارسون حقوقهم وواجباتهم القانونية، ويعتمد المنيوم على المشاركة والشفافية والمساءلة، ويؤمن أفضل استخدام الموارد، ويضمن العدالة وتطبيق القانون، وتشمل الحوكمة العديد من العناصر الديمقراطية مثل المشاركة والانفتاح على المجتمع واحترام حقوق الإنسان المدنية والفكرية والممتلكات الخاصة، فضلا عن إدارة الصراع بشكل سلمي استخدم مصطلح الحوكمة في المؤسسات المالية بداية، ثم تدريجيا نخل الاهتمام السياسي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي نتيجة الفساد المضي في العديد من الدول على مستوى القطاعات العليا أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة الرشيدة من كونها التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، فتشمل بذلك:

– عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم.

[1] ناجي عن النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، مجلة المفكر، بسكرة، العقد الثالث، دس، ص ص 108–109.

– قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنقية السياسات السلمية بفاعلية .

– احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها وتتجسد الحوكمة الرشيدة من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية وترسيخ نصوص القانون على أساس من المحاسبة والمراقبة الأداء الحكومة وتمثيل الشعب، كما تنطوي على توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد، فغايتها تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكوماته قوسع يتألف من دائرة الحرية من خل بناء نظام معرفي يعزز يناء وعصرنة النظام السياسي وترتيب أولوياته.[1]

الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة الرشيدة

تعددت إسهامات المؤسسات الدولية والبحثية في تحديد مبادى الحوكمة الرشيدة ومن بين تلك الإسهامات الدراسة التي أخذها مركز العقد الاجتماعي" بعنوان: إطار عام التقييم الحوكمة الرينة وقد تضمن هذا الإطار المبادئ التالية:

– المساءلة: Accountability: يعرفها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بأنها خطوط واضحة وفعالة للمساءلة القانونية السياسية المالية والإدارية لضمان المحاسبة المالية والقانونية والسياسية والإدارية للجهات المختلفة المقدمة للخدمات سواء كان القطاع الحكومي، القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية.

– المشاركة:Participation تعتبر مشاركة المواطنين والمجتمع المدني فاعلا أساسيا في عملية التنمية، حيث تساهم في دعم الحكم الديمقراطي، من خلال مشاركة المواطنين بالمساهمة في اتخاذ القرار ومساءلة صانعيه فتسمح للمواطنين بالمشاركة الفاعلة في كل مناحي الحياة بحيث يتحولون في المجال العام من مجرد متفرجين أو متلقين للخدمة إلى مشاركين يصنعون واقعهم بأنفسهم.

[1] ناجي عن النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، ص 110.

– الشفافية: Transparency تنصرف إلى معرفة المواطنين بقرارات الحكومة ومن هنا يمكن النظر إليها باعتبارها تتعلق بوجود علاقة منفتحة بين الحكومة والمواطنين، وضمان سهولة الوصول إلى المعلومات ودرجة الانفتاح في العلاقة بين الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني من جانب والمواطنين من جانب أخر.

– سيادة القانون: Law of Rule ينصرف مفهوم احترام القانون وسيادته إلى مدي امتثال كافة الأطراف، سواء كانوا أفراد أو مؤسسات حكومية أو مجتمع مدني للمنظومة القانونية من قوانين أو تشريعات أو لوائح الخ وبعبارة أخرى يمكن القول أنها درجة التطابق بين سلوكيات وسياسات الفاعلين من حكومة قطاع خاص مجتمع مدني والقواعد القانونية.

– الاستجابة: Respsiveness يقصد بها استجابة الحكومة المجتمع المدني، القطاع الخاص به للرغبات واحتياجات المواطنين، وللتغيرات السياسة والاقتصادية والمؤسسية.

– العدالة: Equity يقصد بها درجة تقديم الحكومة المجتمع المدني، القطاع الخاص... للخدمات على قدم المساواة، وطبقا لاحتياجات ومبدأ تكافؤ الفرص.

– الكفاءة: Efficiency يركز مفهوم الكفاءة على تقديم الخدمات أو تنفيذ السياسات العامة في أقل وقت ممكن وبتكلفة مناسبة ووفقا لمعايير الكفاءة الجدارة .[1]

– الفعالية: Effectiveness يقصد بها جودة الخدمات والسياسات، ورضا المواطنين عليها.

– مكافحة الفساد: Comption Combaling يعرف الفساد بأنه إساءة استخدام السلطة العامة من أجل تحقيق مكاسب خاصة، وقد تعددت صور الفساد لتشمل الرشوة، الابتزازء المحاياة، استغلال النفوذ، وغير ذات من الممارسات ويتطلب الحد من الفساد وجود بيئة مواتية سياسيا وقانونيا، وقدرات مؤسسية ملائمة، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني في مكافحته، ومن تم تير مكافحة الفساد إلى تواجد نظام متكامل وفعال لمجابهة الفساد لدى كل فاعل من الفاعلين، ودرجة تطبيق مختلف الفاعلين لهذا النظام وتعتبر العلاقة بين تحقيق الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد عقة ارتباطية؛

[1] ناجي عن النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، ص 111.

بمعنى أن عملية الفساد تعد مدخلا من مداخل تحقيق الحوكمة الرشيدة، وأن الأخيرة من المتطلبات الأساسية اللازمة لمكافحة الفساد.

المبحث الثالث: الحوكمة المحلية وتحديات تحقيق التنمية

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

إن مصطلح الحكم الراشد مفهوم واسع حيث تم إعطاؤه أكثر من معنى حيث يختلف التفسير والفهم معنى المصطلح بين الكتاب والمفكرين، لذلك قبل الحديث عن مفهوم الحكم الصالح لا بد من إعطاء لمحة اختصار أو إشارة إلى مفهوم الحكم.

من وجهة النظر اللغوية، يعتبر "الحكم" أحد المفاهيم الاجتماعية والسياسية الأكثر استخداما إنه أوسع من الحكم لأنه ولشمل، بالإضافة إلى الأعمال التي تقوم بها الأجهزة الرسمية للدولة، بالإضافة إلى ممارسة السلطات التنفيذية ويشمل عمل جميع المؤسسات غير الرسمية وكل ما تفعله المنظمات المجتمعية فالقطاع الأهلي وكذلك عمل القطاع الخاص لا يخرج عن إطاره.

أما مفهوم الصالح أو الرشيد تم استخدامه المؤخر، أي ما لا يزيد عن عقدين من الزمن، وذلك في عملية تقويم ممارسة السلطات في الأول في إدارة شؤون المجتمع من اجل تنميتها وتقدمها.[1]

وقد اختلفت الآراء حول تعريف موحد للحكم الراشد، تم تقديم عدد تعريفات لها منها:

1- تعريف البنك الدولي: الحكم الرشيد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام.[2]

2- تعريف تقرير التنمية البشرية العربية: الحكم الرشيد أو الحكم الرشيد من منظور التنمية البشرية إنها القاعدة التي تعزز ولدعم وتحافظ على رفاهية الإنسان وتقوم على توسيع

[1] أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (الإطار النظري) عمان، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012م، ص 54.

[2] عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، 2015-2016م، ص 19.

القدارت البشرية والاختيارات والفرص والحريات، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وخاصة بالنسبة الأفقر أعضاء المجتمع وأكثرهم تهميشا.[1]

المطلب الثاني: مظاهر الحوكمة الجيدة و الحوكمة السيئة

إن حوكمة الشركات قد تكون جيدة أو سيئة، والجدول الآتي يبين المظاهر التي يمكن أن تميز حوكمة الشركات الجيدة عن السيئة، والتي يمكن استخلاصها من مقاصد الميادين الصادرة عن OECD : (عمار عصام السامرائي، 2013. صفحة 286)

مظاهر الحوكمة السيئة	مظاهر الحوكمة الجيدة
التفرد في القرارات الهامة	المشاركة في اتخاذ القرارات
غياب المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب	مساءلة فاعلة
غياب الاتصال الفعال داخل المنظمة ومع محيطها الخارجي	اتصال فعال وتوزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية
علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الغدارة من جهة أخرى	ارتياح واسح من قبل المساهمين وأصحاب الآخرين في الاستثمارات أو التعامل مع الشركة
تقارير إعلامية متواترة أو مداولات غير رسمية متنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة	يظهر أداء الشركة سلاسة وتجاوب سريع عند التعامل معها إضافة إلى تفاعل مع قضايا المجتمع ذات العلاقة نشاط الشركة
تشير نتائج تحليل تقاريرها المالية إلى انتاجية منخفضة أو خسائر أو عائد غير مجزى، وعدم أمانة إدارة الشركة وشفافية وإفصاحات غير كافية	تظهر التقارير المالية استمرار نمو الشركة عوائد مجزية مقارنة بالشركات الأخرى وشفافية وإفصاحات كافية
عدم استقرار العاملين وموظفي الشركة	استقرار ملموس لدى عاملي وموظفي الشركة

المصدر: عمار عصام السامرائي، أهمية حوكمة الشركات ودورها في تفعيل فاعلية أجهزة التدفيق الداخلي، مداخلة مقدمة في المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الإدارية والاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 17-18 أفريل، 2013م، ص 286.

[1] عمر أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الإدارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الغدارة التعليمية الحديثة، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013م، ص 71.

– تعريف الفساد الإداري والمالي:

إن الفساد لغة يعني التلف والعطب والضرر وخروج النيء عن الاستقامة والاعتدال ونقيضه الاستقامة والصلاح، ومن منظور سلوكي هو الميل الفطري عند القرد لممارسة السلوكيات الخاطئة، وذلك لكون الطبيعة الإنسانية بطبيعتها غير منضبطة وفي ظل غياب الضوابط والمساءلة القانونية وعدم أخذ تدابير وقانية وعلاجية من شأنها أن تميل إلى الفوضى وعدم الانضباط، ومن منظور تاريخي واجتماعي فهو في المجتمعات المتخلفة نتيجة طبيعية لعوامل الجهل والتخلف والفقر، أما في المجتمعات المتقدمة فهو نتيجة طبيعية لغياب الوازع الديني والأخلاقي.

ومن منظور اقتصادي هو المشكلة التي تؤدي إلى تحقيق فوائد ومناقع غير مشروعة لبعضهم ويتحمل تكلفها الباهلة المجتمع بأكمله وأما من وجهة نظر منظمة الشفافية العالمية فهو إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص أي أن الفساد هو ظاهرة ظرفية قد يمارسها الفرد وهو على رأس عمله بدافع تحقيق النفع الخاص على حساب المصالحة العامة، وقد تكون ظاهرة عامة نصيب المجتمع بأكمله نتيجة لخلل ما قد أصاب بيئته الثقافية والاجتماعية.[1]

وعرفت موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد الإداري والمالي بأنه خروج عن القانون والنظام العام وعدم الالتزام بها من أجل تحقيق مصالح سياسية، اقتصادية واجتماعية للفرد أو الجماعة معينة وركز هذا التعريف على خروج الفرد أو جماعة معينة على القانون والنظام المعمول به فيحصلوا بذلك على منافع معينة، كما عرف الفساد الإداري والمالي بأنه استغلال الموظف العام الموقع عمله وصلاحيته للحصول على كسب غير مشروع أو منافع شخصية يتعذر تحقيقها بطرق شرعية وركز هذا التعريف على كون الفساد الإداري والمالي يهتم بتحقيق منافع شخصية بطرق غير شرعية.[2]

[1] عصام السامرائي، أهمية حوكمة الشركات ودورها في تفعيل فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 2013م، ص 67.

[2] غضبان حسام الدين محاضرات في نظرية الحومة، دار الحامد للطباعة والنشر، الأردن، ص 2015م، ص 83.

- أسباب الفساد الإداري والمالي:

للفساد الإداري أسباب كثيرة ومتداخلة، ولكن تم الاتفاق على ستة أسباب رئيسية هي:[1]

أسباب شخصية: وهي أسباب مرتبطة بشخصية الفرد وميولاته ومستواه الثقافي ومستوى تعليمه ونظرته للمشروعية.

- **أسباب اجتماعية:** وهي مجموعة من الأسباب تضررها العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، والتي تولد ضغوطا اجتماعية بين المناخ المناسب النمو وانتشار ظاهرة الفساد الإداري من خلال أعمال المحسوبية الرشوة، إستغلال النفوذ ...الخ.

- **أسباب إدارية وتنظيمية:** هذا النوع من الفساد يتجسد في خروج العاملين في المنظمات على اللوائح والأنظمة.

- **أسباب قانونية:** وهذا بسبب ضعف القوانين التشريعية في ردع جريمة الفساد الإداري والمالي بسبب بعض الفاسدين السياسيين، والذي انجر عنه عدم خوف الموظفين من العقوبات التي ممكن أن تطيق عليهم.

- **أسباب سياسية:** يرجع الفساد الإداري والمالي إلى أسباب سياسية مثل: غياب الحريات والنظام الديمقراطي ضمن مؤسسات المجتمع المدني، ضعف الإعلام والرقابة.

- **أسباب اقتصادية:** تتجسد في المستوى المتدني الدخل الفرد في الدول النامية وضعف الحوافر والمكافآت الوظيفية، الأمر الذي يؤدي إلى تدني المستوى المعيشي لغالبية الموظفين، وهذا بالطبع يؤدي بهم إلى التفكير في وسائل جديدة لكسب المال والتي أسهلها هي استغلال الوظيفة الإدارية بالإضافة إلى الأسباب السنة المذكور يمكن زيادة الأسباب الفرعية التالية:

- التخلف في التعليم والتخلف في التنظيم الإداري، ووجود الطبقية في المجتمع.

- انتشار البطالة والجريمة المنظمة (العصابات)، بيع المخدرات: نمو اقتصادي منخفض وغير منتظم.

[1] فيصل محمد الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلد 25، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، 2009م، ص 65.

– ارتفاع قيمة الدين الخارجي للدولة واتجاه كثير من الدول إلى الاقتراض الخارجي ضعف المجتمع المدني وسيادة السياسات القمعية وغياب الآليات والمؤسسات التي تتعامل مع الفساد الغموض وعدم الشفافية في المعاملات الاقتصادية، وقصور وعدم فاعلية الجهاز الرقابي للدولة.

– **أنواع الفساد الإداري والمالي:** البس الفساد هوية أو طابع سياسي محدد، فالفساد موجود في دول أنظمها ديكتاتورية كما هو موجود في دول أطعتها ديمقراطية، إلا أن الأنظمة غير الديمقراطية تعد حاضنة وأرضا خصبة للفساد أكثر من الأنظمة الديمقراطية من الناحية النظرية وهناك عدة تصنيفات لأنواع الفساد كالآتي:[1]

*** من حيث الحجم:**

– **الفساد الكبير:** هذا النوع من الفساد هو الأهم والأخطر والذي يستغرق بناء الدولة ومؤسساتها وذلك لكونه مضر بالاقتصاد الوطني وبحد أيضا من مستويات التنمية ومن تقديم الخدمات العامة، ويسمى أيضا بالفساد المؤسسي وهذا النوع من الفساد يصعب علاجه أو الوقاية منه بالطرق الاعتيادية لأنه يتحول إلى ظاهرة خطيرة وكبيرة تشمل بناء الدولة بأكمله ويقع هذا النوع من الفساد على مبالغ كبيرة من الأموال العامة، وهو يظهر غاليا فيها تجربة الدولة من مناقصات ومزايدات.

– **الفساد الصغير:** هو الفساد الذي ينصرف إلى الأفعال التي يمكن اكتشاف مرتكبها مثل سرقة المال والرشوة وسوء استخدام السلطة، وهذا النوع من الفساد عاليا ما يقع على مبالغ صغيرة تؤخذ من أموال المواطنين الخاصة وليس من أموال القطاع العام ولا يكون مضرة بالاقتصاد الوطني أو التنمية وذلك لأنه لا يقع على المال العام بل يؤخذ محله من أموال المواطنين كأخذ الرشوة لإنجاز المعاملات أو تسريعها، وهو غالبا ما يقع بمبالغ بسيطة ويسمى أيضا بالفساد الأفقي لكونه يتصرف إلى الموظفين من المستويات المتوسطة أو الدنيا، أي بعبارة أخرى لا يشمل المسؤولين الأعلى مرتبة ومعيار التمييز بين الفساد

[1] غضبان حسام الدين محاضرات في نظرية الحومة، ص 84.

الكبير والصغير هو حجم تسريب الأموال العامة وليس مستوى الضرر، ومن أهم الفروق بين النوعين هو الدافع، حيث أن دافع الفساد الصغير هو سد حاجة الفاعل وضروريات الحياة له ولعائلته مثل دفع أجرة المنزل أو شراء منزل، أما الفساد الكبير فيكون دافعه هو أن فاعله يكون مدفوعا بالرغبة في زيادة ثروته وزيادة نفوذه.

*** من حيث الانتشار:**

– **الفساد المحلي:** هو الذي ينتشر داخل البلد الواحد في نشأته وضمن المناصب الصغيرة ومن الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع شركات أو كيانات كبرى أو عالمية.

– **الفساد الدولي:** هو الذي يأخذ أبعادا واسعة تصل إلى نطاق عالمي وذلك ضمن نظام الاقتصاد الحر وتحرير التجارة والعولمة، وتصل الأمور أن ترتبط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السياسية بشكل منافع ذاتية متبادلة، لذا فهو الأخطر على المستوى الدولي، ومثال على هذا النوع من الفساد هو قضية برنامج النشط مقابل الغذاء.[1]

*** من حيث زمنه ومراحله:**

ويصنف الى ثلاثة أنواع هي:

– **الفساد العرضي:** وهو المؤقت غير المنتظم الذي يحدث أحيانا من طرق أصحاب السلطة أو الوظيفة وليس بشكل دائم، وهو أكثر خطورة من المنتظم إذ تتعدد خطوات الرشوة بدون تنسيق مسبق، إذ لا يمكن ضمان إنهاء المعاملة في هذه الخطوات وعدم إيقافها مما يجعل أثر الفساد مضاعفا، ويحدث عند قاعدة الهرم الحكومي أي هو فساد الموظفين الصغار في القطاعات المختلفة.

– **الفساد المنتظم أو النظامي:** ففي هذا النوع يصبح الفساد ظاهرة بعاني المجتمع بطبقاته كافة ومختلف معاملاته، فيؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد، إذ تتحول الإدارة إلى إدارة فاسدة بمعنى أن يدير العمل برمته شبكة فاسدة، والتي تضم المدير العام ومدراء المشاريع والمدير المالي والتجاري، الفساد المؤسسي، ففي هذا النوع ينشىء الفساد في قطاع

[1] غضبان حسام الدين محاضرات في نظرية الحومة، ص 85.

بعينه أو وزارة أو مؤسسة بعينها، إذ يكون قاصرا عليها، وليس ظاهرة في الإقتصاد والدولة ككل، ويزيد في القطاعات التي تسهل جني الريح فيها وضعف الرقابة والتنظيم أيضا كوجود بعض الموظفين الفاسدين في بعض الوزارات والقطاعات المختلفة.

المطلب الثالث: أدوات التخطيط المحلي في الجزائر من منظور الحوكمة المحلية

إن تكريس مبادئ ومعايير الحوكمة المنية ودمجها ضمن أدوات التخطيط التنموي المطي مرهون بتجسيد الطابع التشاركي ضمن آليات التخطيط المتاحة ومدى كفاءة وفاعلية هذه الآيات في تحقيق الأهداف المرسومة إضافة إلى القدرة على الاستجابة للمتطلبات المحلية.[1]

1- غياب الطابع التشاركي لأدوات التخطيط المكي مقابل الهيمنة المركزية: تعتبر المشاركة من أهم العناصر التي ترتكز عليها الحوكمة بشكل عام وتتضاعف أهمية هذا العنصر على المستوى المحلي نظرا لارتباط ذلك بالاحتياجات الأساسية للمجتمع المطي، وتستوجب المشاركة على المستوى المطي ضرورة إتاحة فرص المشاركة المختلف القوا على المحلية الرسمية وغير الرسمية في صياغة وتنفيذ مختلف الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية لما في ذلك من أثر إيجابي على تحسين المستوى المعيشي للسكان وتحقيق الاستدامة المطلوبة للتنمية المحلية.

وانطلاقا من أهمية أدوات التخطيط المطي في الجزائر باعتبارها الأنواف الوحيدة التي أتاحها المشرع الجزائري للجماعات المحلية في سبيل الوصول إلى تنمية محلية حقيقية، ورغم وصف المشرع لهذه الأدوات بالطابع المحلي من خلال المخطط البلدي للتنمية ومخطط التنمية الولائي، إلا أنه في حقيقة الأمر نجد أن هنالك هيمنة مركزية شبه كلية على هذه الأدوات مما يجعل من الدولة في القا على الرئيسي في التنمية المحلية وغياب شبه كلي للقوا على المحلية المعنية مباشرة بمسألة التنمية المحلية، ويتجلى ذلك من خلال ما يأتي:

[1] بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية، أطروحة ماجيستر، جامعة تلمسان، 2011م، ص ص 128-129.

– هيمنة الوالي كممثل للدولة على الضبط النهائي للمشاريع التي تدخل في إطار مخططات التنمية المحلية بينما نكتفي البلدية بإعداد البطاقات التقنية للمشاريع المقترحة، يلي ذلك وجوب عرضها على اللجنة التقنية الدائرة التي ناقشها وترتبها تبعا لأهمية كل مشروع، ثم يتم عرضها على اللجنة التقنية للولاية وإخضاعها لعملية التحكم للعمليات المقترحة من طرف كل البلديات التابعة للولاية ومن خلال هذه المراحل يتبين أن الدولة من خلال عملها كرئيس الدائرة والوالي لهم الكلمة الفصل، في الضبط النهائي لكل مشاريع المخطط الي التنمية.[1]

– مساهمة الدولة في تمويل المخطط البلدي لتنمية من الميزانية العامة للدولة، وبعض الكليات الأخرى كشوق الضمان والتضامن المحليين، وهذا راجع بالأساس إلى عدم قرة أغلب بلديات الوطن في تموين مختلف نفقات الجهر ومن بينها المخطط البلدي للتنمية، حيث وصل عدد البلديات العاجزة سنة 2000 إلى حوالي 1280 بلية عبر الوطن، في حين تخصص اغلب الإيرادات الضعيفة لها في تمويل نفقات تسيير البلية (أجور، صيانة ممتلكات، ... الخ). أما على المستوى الولائي، فتغلب على برامج التنمية الطابع المركزي من خل المخططات القطاعية المركزة المسيرة من قبل الوزارة المعنية أو المخططات القطاعية غير الممركزة التي يسيرها الوالي باعتباره ممثلا للدولة.

– علم حداثة الإطار القانوني لمخطط التنمية البلية، حيث لازال العمل ساريا بمرسوم صدر سنة 1973، وخلال هذه الفترة كانت الدولة تحتكر القط التنموي اعتمادا على التخطيط المركزي، وانتهاج النموذج الاشتراكي في البعد الاقتصادي والتنموي، ولتك في هذه الآلية التنموية المهمة أصبحت لا تتماشى مع المستجدات التي عرفتها إدارة التنمية على المستوى المطي خاصة نموذج الحوكمة المحلية.

– ضعف مشاركة المواطن في مراحل إعداد وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية رغم أن القانون 1110 يتعلق بالبلدية، وضع جملة من الكليات قصد تفعيل مشاركة المواطن، من أهمها: إمكانية تخاذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير الإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم

[1] بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية، ص 130.

حول خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك راجع إلى غياب ثقافة المشاركة لدى المواطن وتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، بالإضافة إلى غياب الطابع الإلزامي لتفعيل هذه الآلية ومختلف الآليات الأخرى.[1]

2- ضعف كفاءة وفاعلية أدوات التخطيط المحلي:

تكرس فوات التخطيط المطي نهج التخطيط التنموي اللامركزي، الذي يعتمد على مقاربة حديثة في التنمية تتمثل في نموذج التنمية من الأسفل، التي تنطلق من الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي في سبيل تلبيتها، وتتميز هذه المقاربة بالفاعلية والكفاية إذا توفرت جملة من الشروط الرئيسية، كتوفر أنوت كافية لتمويل والمورد البشري الكفؤ.

وبالعودة إلى الحالة الجزائرية، هناك عدة معوقات تحد من فاعلية مخططات التنمية المحلية على المستوى البلدي والولائي أبرزها:

- ضعف نسبة مساهمة ميزانية الدولة في مخططات التنمية المطية مقارنة مع البرامج ذات الطابع المركزي، إذ تقدر ب 95% فقط توجه نشر تمويل المخطط البني للتنمية (بين سنتي 2005 و2009)، أما الباقي يوجه لتمويل المخططات والبرامج الأخرى ذات الطابع المركزي"، وفي مشاريع توزع حسب الميزانية العامة للدولة على مختلف الوزارات يكون فيها وزير القطاع المني آمرا رئيسيا بالصرف، ويكلف الوالي بتنفيذها محليا من خلال المديرية التقنية المختصة، ويكون المدير التنفيذي الولائي أمرا ثانويا بالصرف، لذلك فإن هذه البرامج ليها أكثر تأثير على التنمية المطية مقاربة بآليات التخطيط المحلي.

- غياب التأطير التقني للمخططات البلدية التنمية بفعل ضعف الكفاءات التقنية على المستوى المحلي من مهندسين ومكاتب دراسات متخصصة وكفؤة في مختلف المشاريع المطية مما يؤدي إلى زيادة التكاليف وزيادة الآجال وتراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية، بالإضافة إلى عدم الترتيب الجيد للأولويات للقص المعلومات والمعطيات الحقيقية

[1] القانون 11-10 يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 2 جون 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة في 22 جوان 2011، ص ص 17-18.

وضف وسائل الانجاز المحلية أن معلم المشاريع تجزها مؤسسات محلية ضعيفة لا تمتلك كفاءة عالية.[1]

– ضعف الميزانية المحلية نتيجة قلة الموارد المالية للجماعات المطية، وعدم تثمين الممتلكات المحلية وعدم وجود صلاحيات كافية التصرف الجماعات المحلية في أملاكها.

3– ضعف قدرة أدوات التخطيط المشي على الاستجابة للمتطلبات المحلية:

إن ارتهان المخططات التنموية المحلية (سواء الولائية والبلدية) للسلطة المركزية من خلال التمويل الشبه الكلي لأغلب البرامج والمخططات المحلية وصف الفترة التموينية للجماعات المحلية عبر ميزانيتي الولاية والبلدية، التي يذهب الجزء الأكبر منها القادة نفقات التسيير دون نفقات التجهيز، بالإضافة إلى وجود حدود في تجسيد كل البرامج والمشاريع التي تقترحها المجالس الشعبية البلدية والولائية، بفعل آلية التحكيم التي يشرف عليها كل من رئيس الدائرة والوالي، يجعل من الفترة على الاستجابة لمتطلبات السكان محدودا إضافة إلى أن البرامج وادوات ذات الطابع المركزي تعقل الاحتياجات الحقيقية للسكان.

[1] أونيسي ليندة، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016م، ص ص 236–237.

خاتمة

خاتمة:

لتجسيد الحوكمة بالجزائر لابد من توفر نظام سياسي يؤمن بضرورة المفرطة مؤسساته وإعطاء الصلاحيات الكاملة والاستقلالية التامة للسلطات العامة والنهوض بنظام الإدارة المحلية في الجزائر ومحاولة تحقيق تنمية محلية شاملة لابتي بمجرد إصدار قوانين أو مراسيم خاصة بذلك وإنما لابد من الانسجام بين ما تقدمه القوانين والظروف ومقتضيات التطور الذي يستوجب مشاركة جميع الأطراف في خدمة مصالحهم النجاح العمل التنموي المحلي يرجع أساسا إلى الاعتماد على الموارد المحلية مع وجود بيئة مساعدة تتبنى اللامركزية في اتخاذ القرار وتوفير موارد كافية وثقافة تساعد على العمل التشاركي بهدف تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. احمد رشيد، التنمية المحلية، مصر؛ لتر الجامعة العربية الطباعة والنشر، 1986.

2. أحمد شريفي دور الجماعات الاقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر، 2009م.

3. أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية، نموذج المشاركة في إطار ثقافة المجتمع، المكتبة الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1999م.

4. أسامة عبد الرحمان، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1982م.

5. أمين عبد الهادي حمدي، الغدارة في الدول العربية، د ط، دار الفكر العربي، القاهرة، 1975م.

6. أمين عواد المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، الإصلاح السياسي والحكم الرشيد (الإطار النظري) عمان، دار مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012م.

7. أونيسي ليندة، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 09، 2016م.

8. أيمن عودة المعاني، الإدارة العامة الحديثة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، 2013م.

9. بسمة عولمي، نظام الإدارة المحلية والمالية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد، 04، ص 260.

10. بن عثمان شويح، دور الجماعات المحلية في التنمية، أطروحة ماجيستر، جامعة تلمسان، 2011م.

11. البنك الاهلي المصري، أسلوب ممارسة سلطات الادارة الرشيدة في الشركات ،حوكمة الشركات ، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني ،المجلد السادس الخمسون، 2003.

12. جديدي عتيق، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر،بلدية بسكرة أنموذجا، ماستر علوم سياسية، جامعة بسكرة، 2013/2012.

13. جعفر انس قاسم، أسس التنظيم الغداري والإدارة المحلية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1988م.

14. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المادة 15 من دستور 28 نوفمبر 1996.

15. حسين إبراهيم بلوط، المبادئ والاتجاهات الحديثة في إدارة المؤسسة، دار النهضة العربية، بيروت، 2005م .

16. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، الغدارة والمجتمع "دراسات في علم اجتماع الغدارة، مؤسسة شباب الجامعية، الإسكندرية، 2006م.

17. حسين مصطفى، الإدارة المحلة المقارنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

18. سعيد محمد المصري، التنظيم والإدارة مدخل معاصر لعمليات التنظيم والتخطيط والقيادة والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م.

19. شنطاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، 2002م.

20. طارق الساطي، الإصلاح الإداري في الجمهورية العربية السورية، د ط، دار الفكر، دمشق، 1974م.

21. عبادة نريمان، دور المجالس المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر (دراسة حالة لولاية برج بوعريريج)، مذكرة ماستر كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، 2013-2014.

22. عبد الباري درة، الغدارة الحديثة المفاهيم والعمليات، ط1، عمان، 1994.

23. عبد الحميد أحمد اشرف ، الحوكمة و التقارير المالية المنشورة للشركات المسجلة بسوق المال المصرية ،مجلة دراسات تجارية، كلية التجارة ،جامعة جنوب الوادي ، العدد 2003،

24. عبد الغفار الحنفي، أساسيات إدارة منظمات الأعمال، الوظائف والممارسات الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006م.

25. عبد القادر الشيخلي، الغدارة المحلية دراسة مقارنة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2001م.

26. عبد القادر حسين، الحكم الراشد في الجزائر وإشكالية التنمية المحلية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تلمسان، 2011-2012م.

27. عبد اللطيف بن نعوم، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية الجهوية، 2015-2016م.

28. عبد الهادي الجوهري وآخرون، دراسات في تنمية الاجتماعية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2004.

29. عبد الوهاب سمير محمد، اللامركزية والحكم المحلي، القاهرة، دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001م.

30. عدمان مجريزق، التسيير العمومي بين الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات الحديثة، الطبعة الأولى، دار جسور الجزائر، 2015م.

31. عصام السامرائي، أهمية حوكمة الشركات ودورها في تفعيل فاعلية أجهزة التدقيق الداخلي، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية، جامعة اليرموك، اربد – الأردن، 2013م.

32. عمر أبو هاشم الشريف، أسامة محمد عبد العليم وهشام محمد بيومي، الإدارة المركزية الالكترونية مدخل إلى الغدارة التعليمية الحديثة، الأردن، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2013م.

33. غضبان حسام الدين محاضرات في نظرية الحومة، دار الحامد للطباعة والنشر، الأردن، ص 2015م.

34. فادي عياش، مدخل إلى الإدارة العامة، المعهد الوطني للإدارة، د ط، الجزائر، 2012م.

35. فريد النجار، التنمية الإدارية، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2008م.

36. فيصل محمد الشواورة، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، المجلد 25، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2009م.

37. القانون 11-10 يتعلق بالبلدية، المؤرخ في 2 جون 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37، الصادرة في 22 جوان 2011.

38. قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الإداري ومشكلات التنظيم في المؤسسات البيروقراطية، منشأة المعارف، 1981م، الإسكندرية.

39. لباص ناصر، القانون الإداري والتنظيم الإداري، مطبعة قالمة، الجزائر، 2001.

40. لخضر رباح، دراسة جمالية للبلديات برج بوعريريج، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2013-2014م.

41. لعباني عزيز، واقع الإدارة المحلية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة مستغانم، 2017-2018.

42. محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة الجزائر.

43. محمد عاطف غيث، علم الاجتماع الحضري، مصدر دار المعرفة الجامعية، 1998م.

44. محمد علي لخلايا ، الإدارة المحلية وتصنيفاتها من الأردن وبريطانيا وفرنسا ومصر، عمات – دار الثقافة، 2006.

45. محمد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999م.

46. محمد محمود الطعامنة، نظم الإدارة المحلية (المفهوم والفلسفة والأهداف)، ورقة بحثية في الملتقى الغربي الأول بعنوان نظم الغدارة المحلية في الوطن العربي، عمان، الأردن، 20/18 أوت، 2003.

47. مركز ابو الصبي للحوكمة ،أساسيات الحوكمة، مصطلحات و مفاهيم سلسلة النشر التثقيفية لمركز ابة الصبي للحوكمة.

48. مصطفى بن فريجة، الإصلاح الإداري ووضعيته بين النظري والتطبيقي في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر، تخصص الإدارة المالية، كلية الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر، 2002-2003م.

49. ممدوح خالد، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة المنظمة العربية للتنمية، 2009م.

50. مهد حسين زويلف وسليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، ط1، عمان، دار مجدلاوي، 1993م.

51. موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، التطبيقات)، ط1، عمان: دار وائل للنشر، 2000م.

52. موسى اللوزي، التنمية الإدارية (المفاهيم، الأسس، لتطبيقات)، ط1، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2000م.

53. ناجي عن النور، دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد في الجزائر (دراسة حالة الأحزاب السياسية)، مجلة المفكر، بسكرة، العقد الثالث، دس.

54. ناجي محمود عبد النور، دور الإدارة المحلية في تقديم الخدمات العامة، تجربة البلديات الجزائرية، دفاتر السياسة والقانون، العدد 01، جامعة مرباح، جوان 2009م.

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لإدارة التنمية	
المبحث الأول: مفهوم الإدارة (الإدارة، الإدارة العامة، والإدارة المحلية)	05
المطلب الأول: مفهوم الإدارة والإدارة العامة	05
الفرع الأول: تعريف الإدارة	05
الفرع الثاني: خصائص الإدارة	06
الفرع الثالث: أنواع الإدارة:	06
المطلب الثاني: مفهوم الإدارة العامة	09
الفرع الأول: تعريف الإدارة العامة	09
الفرع الثاني: خصائص الإدارة العمومية:	10
الفرع الثالث: مبادئ الإدارة العمومية	11
المطلب الثالث: ماهية الادارة المحلية.	12
الفرع الأول : المصطلحات والمفاهيم المشابهة لها.	14
الفرع الثاني: الفرق بين الادارة المحلية والحكم المحلي	15
المبحث الثاني: مفهوم التنمية والتنمية المحلية	18
المطلب الأول: تعريف التنمية والتنمية المحلية	18
الفرع الأول: تعريف التنمية	18
الفرع الثاني: تعريف التنمية المحلية	19
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية.	20
المبحث الثالث: مفهوم إدارة التنمية وأهم وظائفها وأهدافها	23
المطلب الأول : مفهوم إدارة التنمية (الأهداف والوظائف)	23
الفرع الأول: مفهوم إدارة التنمية	23
الفرع الثاني : وظائف إدارة التنمية	24
الفرع الثالث: أهداف إدارة التنمية	26

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الإدارية، وأهم عناصرها	26
الفرع الأول: مفهوم التنمية الإدارية	29
الفرع الثاني : أهداف و عناصر التنمية الإدارية.	
الفصل الثاني: إدارة التنمية ورهان تحقيق التنمية المحلية في الجزائر	
المبحث الأول: واقع إدارة التنمية في الجزائر	32
المطلب الأول: مفهوم وواقع الإدارة المحلية في الجزائر	32
الفرع الأول: مفهوم الإدارة المحلية	32
الفرع الثاني: أهداف الإدارة المحلية	33
المطلب الثاني: واقع الإدارة المحلية بالجزائر	36
الفرع الأول: واقع الإدارة المحلية من منطلق مؤشرات الحوكمة	36
الفرع الثاني: شكل المجلس البلدي و تجسيد مبدأ المشاركة :	37
المبحث الثاني: الحوكمة المحلية وإدارة التنمية	39
المطلب الأول : مفهوم الإدارة المحلية وإدارة الحكم المحلي	39
الفرع الأول: مفهوم الإدارة المحلية	40
الفرع الثاني: تعريف الحكم المحلي	41
المطلب الثاني: الحوكمة المحلية الرشيدة	42
الفرع الأول: تعريف الحوكمة المحلية الرشيدة	42
الفرع الثاني: مبادئ الحوكمة الرشيدة	43
المبحث الثالث: الحوكمة المحلية وتحديات تحقيق التنمية	45
المطلب الأول: مفهوم الحوكمة	45
المطلب الثاني: مظاهر الحوكمة الجيدة و الحوكمة السيئة	46
المطلب الثالث: أدوات التخطيط المحلي في الجزائر من منظور الحوكمة المحلية	51
خاتمة	56
قائمة المصادر والمراجع	58
ملخص	

ملخص:

نظراً للأهمية البالغة التي تحتلها الإدارة المحلية بنظام الحكم الداخلي ودورها الفعال في تحقيق التنمية المحلية وجب العمل على تحسينها المستمر من خلال البحث عن آليات جديدة إذ باتت الحوكمة ضرورة ملحة بهذه الإدارات نظراً لنتائجها الإيجابية على أدائها وهو ما سوف نحاول الكشف عنه من خلال هذه الورقة البحثية التي هدفت للكشف عن مدى مساهمة الحوكمة في النهوض بالإدارة المحلية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، الإدارة، الإدارة المحلية، التنمية، التنمية المحلية

Summary:

In view of the great importance that the local administration occupies with the internal governance system and its effective role in achieving local development, it is necessary to work on its continuous improvement by searching for new mechanisms, as governance has become an urgent necessity for these administrations due to its positive results on their performance, which we will try to reveal through this research paper. Which aimed to reveal the extent of the contribution of governance to the advancement of local administration.

Keywords: governance, administration, local administration, development, local development